

Distr.: General
10 December 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ١٥٥ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء ولاية البعثة
٥	ألف - نظرة عامة
٦	باء - تنفيذ الميزانية
٩	جيم - مبادرات دعم البعثة
١٠	دال - تعاون البعثة الإقليمي
١٠	هاء - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة
١١	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج



٦٧	ثالثا - أداء الموارد
٦٧	ألف - الموارد المالية
٦٨	باء - معلومات موجزة عن نقل الاعتمادات عبر المجموعات
٦٩	جيم - نمط الإنفاق الشهري
٧٠	دال - إيرادات وتسويات أخرى
٧٠	هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي
٧١	واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٧١	رابعا - تحليل الفروق
٧٨	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

تتضمن هذه الوثيقة تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وقد تم ربط مجموع نفقات البعثة لتلك الفترة بالهدف المحدد للبعثة من خلال عدة أطر للميزنة القائمة على النتائج صنفت حسب عناصر هي القطاع الأمني وتوطيد السلام وسيادة القانون والدعم.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الفرق	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفئة
	٢٨٢ ٥٠٠,٥	٢٦٧ ٤٩٣,٥	١٥ ٠٠٧,٠	٥,٣	الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
	١٢٠ ٠٧٩,٩	١١٣ ٣٠٤,٧	٦ ٧٧٥,٢	٥,٦	الموظفون المدنيون
	١٥٨ ٣٩٨,٣	١٦١ ٠١١,٣	(٢ ٦١٣,٠)	(١,٦)	التكاليف التشغيلية
	٥٦٠ ٩٧٨,٧	٥٤١ ٨٠٩,٥	١٩ ١٦٩,٢	٣,٤	إجمالي الاحتياجات
	١١ ١٢٩,٨	١١ ٤٩١,٧	(٣٦١,٩)	(٣,٣)	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
	٥٤٩ ٨٤٨,٩	٥٣٠ ٣١٧,٨	١٩ ٥٣١,١	٣,٦	صافي الاحتياجات
	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
	٥٦١ ٠٣١,٥	٥٤١ ٨٦٢,٣	١٩ ١٦٩,٢	٣,٤	مجموع الاحتياجات

أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	الموارد المعتمدة ^(أ)	الموارد المخطط لها (متوسط)	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(ب)
المراقبون العسكريون	١٣٣	١٣٣	١٢٨	٣,٨
الوحدات العسكرية	١٠ ٢٣٢	٩ ٦٣٥	٩ ٢٢٨	٤,٢
شرطة الأمم المتحدة	٤٩٨	٤٧٠	٤٧٢	(٠,٤) ^(ج)
وحدات الشرطة المشكّلة	٨٤٥	٨٤٥	٨٣٦	١,١
الموظفون الدوليون	٥٤٤	٥٤٤	٤٤٣	١٨,٦

الفئة	الموارد المعتمدة ^(أ)	الموارد المخطط لها (متوسط)	الموارد الفعلية (المتوسط)	معدل الشغور (النسبة المئوية) ^(ب)
الموظفون الوطنيون	١٠٣٧	١٠٣٧	٩٨٩	٤,٦
متطوعو الأمم المتحدة	٢٣٧	٢٣٧	٢١٨	٨,٠
الوظائف المؤقتة ^(ج)				
الموظفون الدوليون	٢	٢	٢	-
الموظفون الوطنيون	١	١	١	-
الأفراد المقدمون من الحكومات	٣٢	٣٢	٢٨	١٢,٥

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به.

(ب) بناء على معدل شغل الوظائف شهريا والقوام الشهري المقرر.

(ج) مولت في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

(د) نتجت عن انخفاض أبطأ من المتوقع في مستوى انتشار أفراد شرطة الأمم المتحدة.

وترد في الفرع الخامس من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية

العامة اتخاذها.

أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (A/63/734) وبلغ إجماليها ٤٣٦ ٠٠٠ ٥٩٣ دولار (صافيها ٢٠٠ ٣٠٦ ٥٨٢ دولار)، بما في ذلك تبرعات عينية مدرجة في الميزانية تبلغ قيمتها ٥٢ ٨٠٠ دولار. وتغطي الميزانية نفقات ١٣٣ مراقبا عسكريا و ٢٣٢ ١٠ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣٧٥ ١ من أفراد الشرطة (٤٩٨ من ضباط شرطة الأمم المتحدة و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٣٢ من موظفي السجن)، و ٥٤٦ موظفا دوليا و ١ ٠٣٨ موظفا وطنيا (بما يشمل ٥٣ موظفا فنيا وطنيا ووظيفتين دوليتين ووظيفة واحدة وطنية مؤقتة)، و ٢٣٧ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وأوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الجمعية العامة في الفقرة ٤٧ من تقريرها (A/63/746/Add.8) بأن تخصص مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٧٩٧ ٥٧٤ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢ - واعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩٦/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، مبلغا إجماليه ٧٠٠ ٩٧٨ ٥٦٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٨٤٨ ٥٤٩ دولار) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقسم هذا المبلغ على الدول الأعضاء في صورة أنصبة مقررة.

ثانيا - أداء الولاية

ألف - نظرة عامة

٣ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) ومددها في قرارات أصدرها في وقت لاحق. وحدد المجلس الولاية المتعلقة بفترة الأداء في قراره ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٨٨٥ (٢٠٠٩).

٤ - وتكفل البعثة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام يتمثل في دفع عملية السلام في ليبيريا.

٥ - وفي إطار هذا الهدف العام، أسهمت البعثة أثناء الفترة المشمولة بتقرير الأداء في عدد من الإنجازات تجسدت في تحقيق نواتج رئيسية ذات صلة بمهمتها، وذلك على النحو المبين في أطر العمل الواردة أدناه والمتعلقة بعناصر قطاع الأمن وتوطيد السلام وسيادة القانون والدعم.

٦ - وقيّم هذا التقرير الأداء الفعلي على أساس الأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج والمبينة في ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، مؤشرات الإنجاز الفعلية، أي مدى ما وصل إليه التقدم الفعلي خلال الفترة المعنية مقابل الإنجازات المتوقعة، مع مؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج التي أنجزت فعلا مع النواتج المقررة.

باء - تنفيذ الميزانية

٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة حكومة ليريا في تنفيذ استراتيجيتها للحد من الفقر، وفي ميادين قطاع الأمن والإصلاح وسيادة القانون والمصالحة الوطنية ومراجعة الدستور وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد والإنعاش الاقتصادي وكفالة الكفاءة في إدارة الموارد الطبيعية، مثل الخشب والمطاط والماس. واضطلعت البعثة أيضا بمهام تحضيرية ذات صلة بالدور المنوط بها لدعم الانتخابات العامة لعام ٢٠١١ من خلال توفير الدعم اللوجستي لتغطية الثغرات في القدرات الوطنية، بالإضافة إلى مساعدة المؤسسات والأطراف الليبرية على تهيئة مناخ يفضي إلى إجراء انتخابات سلمية.

٨ - وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، أكملت كتيبتان من قوات ليريا المسلحة برنامج جيش الولايات المتحدة للتدريب والتقييم، وتم نقل مسؤوليتهما إلى وزارة الدفاع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. بيد أنه من غير المتوقع أن يعمل الجيش الجديد بصورة مستقلة قبل عام ٢٠١٢. وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة في ليريا تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس لوضع خطط استراتيجية وإنجازها بما يتواءم مع الاستراتيجية الشاملة للحد من الفقر. ورغم هذه الإنجازات، فقد اعترض تنفيذ استراتيجية الأمن القومي عدد من التحديات كان منها استمرار حالات التأخير في إقرار قانون ليريا لإصلاح الأمن وللاستخبارات، الذي عرض على المجلس التشريعي في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠. وقد أعاق ذلك التنسيق الفعال بين الأمن والاستخبارات وشكل عقبة كأداء أمام إنشاء نظام أمني مبسط. ولم يتحقق القوام المنشود المتمثل في ٥٠٠ ضابط شرطة لوحدة التصدي للطوارئ التابعة لشرطة ليريا الوطنية بسبب قرار اتخذته قيادة الشرطة الوطنية الليبرية للحفاظ على الوحدة بقوة قوامها ٣٣٥ ضابطا وإعادة ترتيب أولويات الموارد من أجل إعادة بناء وتوسيع وحدة دعم الشرطة التي تقدم الدعم المسلح المرن لعمليات الشرطة الوطنية الليبرية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان قوام وحدة دعم الشرطة ٢٠٠ ضابط على أن تبلغ القوام الأمثل المحدد بـ ١٠٠٠ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١١. وسيكون هناك حاجة إلى دعم إضافي كبير تقدمه الجهات المانحة للتدريب والمعدات والهيكل الأساسية لبلوغ ذلك المستوى من الفعالية التنفيذية.

٩ - وتواصلت الجهود الرامية إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية لتنظيم وتأمين الانتخابات العامة لعام ٢٠١١، واشتملت على إنشاء شرطة ليبريا الوطنية لفريق تخطيط تنفيذي يعمل مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا واللجنة الانتخابية الوطنية المعنية بالتخطيط والإعداد للانتخابات.

١٠ - وضمن إطار توطيد السلام، أحرز التقدم عبر تنسيق المساعدة الإنسانية وتوطيد سلطة الدولة في المقاطعات وتعزيز المصالحة الوطنية وإسداء المشورة وتقديم الدعم أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة التشريعية وخطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد سن الجهاز التشريعي قوانين أسهمت في تعزيز الشفافية داخل القطاع العام مما ساعد على زيادة إيرادات الحكومة، واتخذ التدابير لتحسين حفظ السجلات. ومع أن الرئيس رشح موظفين لفرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور في شباط/فبراير ٢٠١٠، لم تبدأ فرقة العمل أنشطتها بعد، الأمر الذي أسهم في التأخر في عقد مؤتمر بشأن الإصلاح الدستوري. وقدمت المساعدة لموظفي الخدمة المدنية للعودة إلى المقاطعات إلا أنهم غالباً ما تخلوا عن مناصبهم بسبب سوء الأوضاع. ولهذا، ظل معدل مشاركتهم في اجتماعات التنسيق بين المقاطعات قريبا من معدلات ما قبل الانتشار. وأحرز تقدم في استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد، حيث دفعت الرواتب لموظفي الحكومة، حتى في المقاطعات النائية، وتحققت مكاسب نتيجة إزالة الأسماء "الوهمية" من كشوف المرتبات. وأحرز أيضا، تقدم في إدارة الموارد الطبيعية بشكل سليم بينما استأنفت فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس ولجنتها التقنية اجتماعاتهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بعد انقضاء أشهر من الجمود، واضطلع فريق استعراض عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ للماس بزيارة إلى ليبريا. ومُنحت هيئة تنمية الحراة أربعة عقود لإدارة الغابات، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم تصدير جذوع الأشجار من ليبريا للمرة الأولى منذ أن رُفعت الجزاءات في عام ٢٠٠٦. وازداد عدد الشباب المتضررين من الحرب والمشاركين في برامج الإنعاش المجتمعية، لكن هدف مشاركة أفراد المجتمع المتضررين من الحرب لم يتحقق بعد حيث قامت حكومة ليبريا والبنك الدولي شريكا البعثة في عملية إصلاح الطرق الكثيفة العمالة بإعادة توجيه الاستراتيجية. وفي مجال المصالحة الوطنية، كان لإنشاء لجان السلام في المقاطعات والأقضية وتنظيم تدريب لاحق بالتعاون مع مكتب ليبريا لبناء السلام أثرهما في تعزيز القدرات في مجال التسوية السلمية للتراعات المحلية.

١١ - أما في إطار عنصر سيادة القانون، فقد أحرزت درجات متفاوتة من التقدم. وتحقق تطور إيجابي نحو الموامة بين النظام العرفي ونظام العدالة الرسمي، وكان ذلك ثمره مشاورات جرت على نطاق البلد ومؤتمر وطني عقد بشأن تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة.

كما واصل المعهد القضائي تقدمه عندما أطلق للمرة الأولى برنامجاً تدريبياً للقضاة. وقد ركز سبعة وثلاثون مشروعاً من مشاريع الأثر السريع المنفذة على هياكل أساسية لتوطيد الأمن وسيادة القانون مثل مراكز الشرطة والمحاكم والمراكز الحدودية المعنية بالهجرة ومرافق الاحتجاز. غير أن نظام العدالة الجنائية ما زال يواجه عقبات كبيرة تؤدي إلى إطالة عملية الاحتجاز السابقة للمحاكمة وحدوث اكتظاظ في السجون. وما برحت القدرات الأمنية في السجون ضعيفة، الأمر الذي يؤثر سلباً على ثقة الجمهور في مؤسسات سيادة القانون. ولم يتم بعد اعتماد مفوضي اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان.

١٢ - والإقرار البطيء لتشريعات مواتية في مجالات إصلاح القطاع الأمني والجهازين القضائي والجنائي والمراجعة الدستورية، والتأخير في إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ولجنة إصلاح القانون قد أثر على إنجاز البعثة لمهام مقررته محددة تشمل التدريب على تنمية القدرات وإجراء مراجعات قضائية أثناء تلك الفترة. وعلاوة على ذلك، فإن التقدم بوجه عام ما زال بطيئاً لأن القدرات البشرية والمالية والقدرات الأخرى محدودة في مؤسسات ليبريا للحكم والأمن وسيادة القانون.

١٣ - وتحسنت معدلات الشغور في البعثة لجميع فئات الموظفين عن معدلات السنة السابقة إلا فيما يتعلق بالموظفين المدنيين الدوليين، حيث بلغ معدل الشغور الفعلي ١٨,٦ في المائة أثناء فترة الإبلاغ ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة مع معدل شغور فعلي بلغ ١٣,٣ في المائة للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وعملت البعثة جاهدة لتملأ جميع الوظائف وتكفل معدلات مناسبة من الموظفين لدعم ولاية البعثة. وقد اشتملت الجهود المتفانية التي بذلتها البعثة لتحسين معدلات الشواغر في الوظائف المدنية الدولية على استعراض وتحديث وإعادة تنظيم عدة إجراءات ومهام عمل داخلية لإدارة الموارد البشرية. ومع ذلك، فإن شغل وظائف الأفراد في البعثة خلال فترة إعداد التقرير قد تأثر سلباً بعددٍ من العوامل من ضمنها أن البعثة أصبحت نسبياً غير مغرية بالمقارنة مع بعثات أخرى بسبب تقليص حجمها.

١٤ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، أُنجزت البعثة المرحلة الثالثة من تخفيض حجمها في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، حيث أعادت إلى الوطن ٢٠٢٩ فرداً عسكرياً وثلاث طائرات عمودية هجومية و ٧٢ ناقلة جنود مدرعة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أعادت البعثة إلى الأوطان ١٠٠ فرد من أفراد قوة الحراسة العسكرية المنتشرة في المحكمة الخاصة لسيراليون الكائنة في فريتاون لتخفيض بذلك قوام الحراسة إلى ١٥٠ فرداً. وبناءً على ذلك، انخفض عدد أفراد الوحدات العسكرية لهذه الفترة ليسجل متوسط قوام فعلي يتمثل في ٩ ٢٢٨ فرداً بالمقارنة مع متوسط قوام مقرر يتمثل في

٦٣٥ ٩ فردا من أفراد الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، بينما كان من المتوقع تنفيذ عملية نشر مقررة لقوة يبلغ متوسط قوامها ٣٤٧ ١ فردا من أفراد عنصر شرطة البعثة، فقد بلغ متوسط النشر الفعلي ٣٣٦ ١ فردا من أفراد الشرطة نظرا لارتفاع معدلات الشواغر المدرجة في الميزانية فيما يتعلق بأفراد وحدات الشرطة المشكلة وموظفي السجناء المقدمين من الحكومات وانخفاض معدلات الشواغر فيما يتعلق بأفراد شرطة الأمم المتحدة.

١٥ - ويبين استخدام البعثة للموارد لهذه الفترة انخفاضا كبيرا في الاحتياجات فيما يتعلق بتكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الناشئة عن إكمال المرحلة الثالثة من تخفيض العنصر العسكري للبعثة وتكاليف الأفراد المدنيين التي تعزى في المقام الأول إلى ارتفاع معدلات الشغور عن المعدل المقرر للموظفين الدوليين. وقوبل انخفاض الاحتياجات جزئيا باحتياجات إضافية في إطار التكاليف التشغيلية الناشئة عن ازدياد الاحتياجات عن تلك المتوقعة فيما يتعلق بالوقود اللازم للمولدات والمركبات والطائرات وعن ازدياد التكاليف عن المتوقعة لاستئجار وتشغيل أسطول طائرات هليكوبتر بسبب إبرام ترتيبات تعاقدية جديدة بدأ نفاذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد تأثر استخدام موارد البعثة سلبا بحالات التأخير التي حدثت في سلسلة الإمداد فيما يتعلق بالبائعين، وعدم القدرة على الحفاظ على المعدات البحرية محليا وانسداد أحد الموانئ بسفينة غارقة أدى إلى زيادة الدعم اللوجستي الذي يقدم عن طريق النقل الجوي والبري.

جيم - مبادرات دعم البعثة

١٦ - أقرت إدارة البعثة استعراضا للمعدات المملوكة للوحدات لكي تكفل أن المعدات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات تتواءم مع الاحتياجات التشغيلية للبعثة، آخذة في الاعتبار الوحدات التي أعيدت إلى أوطانها. وبناء على هذا الاستعراض، أُعيدت جميع المعدات الفائضة مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات إلى ٣٩٢ ٠٠٠ دولار. وقد أُدخلت تدابير إضافية تتعلق بالكفاءة أدت إلى انخفاض الاحتياجات إلى ٣ ٢٥٧ ٠٠٠ دولار فيما يتعلق باستخدام العتاد الجوي للبعثة للسفر المتعلق بالتحاق الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة بالموقع وتناوبها وعودتها إلى الوطن (٢ ٩٤٩ ٠٠٠ دولار) وتدابير الرقابة المطبقة على توفير الزيوت والشحوم بالإضافة إلى غاز الطهي والكبروسين (٢٧٣ ٠٠٠ دولار) وتنفيذ هذه الخطة يتطلب عددا أقل من الخوادم (٣٥ ٠٠٠ دولار).

دال - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

١٧ - واصلت البعثة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة ضمنا لاتباع نهج متسق بشأن المجالات التي تحظى باهتمام مشترك، مثل الأمن. وفي هذا الصدد، نظم كل من مسؤولين أمنيين في البعثة ومسؤولين أمنيين ليبريين دوريات حدودية مشتركة مع مسؤولين أمنيين من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وآخرين من غينيا وسيراليون على التوالي. وعقدت اجتماعات دورية في إطار عملية التشاور التي أنشأها اتحاد نهر مانو (كوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون وفريق الاتصال الدولي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية المخصصة لكوت ديفوار وغينيا وليبيريا وسيراليون) للعمل معا على معالجة قضايا إقليمية مشتركة ذات صلة ببطالة الشباب، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والمخدرات والأشخاص، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وشلل الأطفال وأمراض أخرى، والأمن الغذائي، والمواءمة بين برامج نزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، وإدارة الحدود ومراقبتها، واللاجئين والمشردين داخليا، وتعزيز شراكات اتحاد نهر مانو بوجه عام. وإضافة إلى ذلك، قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم في مجال النقل الجوي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من أجل تناوب الوحدات العسكرية.

هاء - الشراكات، والتنسيق مع الفريق القطري، والبعثات المتكاملة

١٨ - واصل كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والفريق القطري العمل الوثيق معا على المستويين الاستراتيجي والبرنامجي، وذلك ضمن إطار البعثة المتكاملة وبناء على مبدأ أمم متحدة واحدة. وتولى نائب الممثل الخاص للأمين العام للإنعاش والحوكمة، الذي يشغل أيضا منصب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، إدارة شؤون التعاون عن طريق مجموعة مختلفة من الآليات، كان منها اجتماعات تعقدها الأفرقة القطرية مرة كل أسبوعين لتنسق بين المسائل البرنامجية الإدارية والتشغيلية والفنية. وشاركت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في وضع برامج مشتركة في مجالات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، وتوظيف الشباب وتمكينهم، والأمن الغذائي والتغذية، وأفرقة دعم المقاطعات تنفيذًا لمشاريع الأثر السريع. وترأس الممثل الخاص للأمين العام اجتماع فريق التخطيط الاستراتيجي الذي يعقد كل أسبوعين ويضم رؤساء البعثة ورؤساء الأفرقة القطرية المشتركة بين الوكالات.

١٩ - واستمر التنسيق والتعاون عن طريق اللجنة المعنية بتنمية ليبريا وإعادة تعميمها التي ترأس أعمالها رئيس الجمعية، والتي وضعت إطار عمل يجمع الحكومة مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين معينين بتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر. وقد أتاح وضع مبادرات ومشاريع وأطر عمل برنامجية مشتركة السبل العملية لتنسيق جهود الأمم المتحدة في دعم الأهداف الإنمائية التي وضعتها الحكومة.

٢٠ - وأسهمت كل هذه الآليات في التنسيق وتبادل المعلومات بطريقة فعالة، الأمر الذي ساعد في الحد من ازدواجية الجهود وتبديد موارد الأمم المتحدة. وما فتئ تنفيذ ولاية البعثة يعتمد على التعاون الوثيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة بينما تواصل البعثة مساعيها لبناء قدرات الحكومة.

واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

العنصر ١: القطاع الأمني

٢١ - على النحو المبين بالتفصيل في الأطر أدناه، ركز عنصر القطاع الأمني للبعثة على استقرار الأمن وإصلاح القطاع الأمني معاً، وذلك بإدماج أنشطة عنصري الجيش والشرطة في البعثة والعمل بالتعاون مع الشركاء الدوليين وحكومة ليبريا، وحتى مؤسسات وطنية مثل الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية. وقد اشتملت أولويات البعثة الحفاظ على تحقيق بيئة مستقرة وآمنة بتأمين وجود عسكري في جميع أنحاء البلد، ودعم التدريب والتطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس ووكالات إنفاذ القانون الوطني. ودعمت البعثة، أيضاً، عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبرية التي تتولى الولايات المتحدة الأمريكية زمامها.

٢٢ - نقل عنصر قطاع الأمن تركيزه العملي من سيطرة قوات البعثة على البلدات والطرق والهياكل الأساسية الاستراتيجية باستخدام الحراس والمواقع المحصنة ونقاط التفتيش الثابتة إلى وضع يتسم بمزيد من السلاسة والمرونة، ويقترن بزيادة الدوريات الجوية والأرضية الفعالة والمراقبة المستمرة وتنفيذ العمليات بناء على ما يجمع من معلومات والانتقال من مراكز ثابتة إلى نقاط التفتيش المفاجئة والمتنقلة بالسيارات والحفاظ على قوة رد مرنة. وقد واصلت قوة البعثة، بالتنسيق مع شرطة الأمم المتحدة، تقديمها للدعم الأمني لحكومة ليبريا عبر ما تبذله من مساع في الحكم وسيادة القانون.

٢٣ - وتمشيا مع المعايير الأمنية، ركزت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على تدريب الشرطة الوطنية الليبرية وإصلاحها وإعادة هيكلتها، وواصلت تقديم الدعم لوضع استراتيجية للأمن الوطني وإنشاء هيكل أمني وطني. وقد اشتمل ذلك على تقديم المساعدة التقنية في تدريب ونشر عناصر وحدة الشرطة الوطنية الليبرية للتصدي للطوارئ وتنفيذ إجراءات العمل فيما يتعلق بالشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المهجرة والتجنيس في جميع البلدان.

٢٤ - وواصلت البعثة العمل مع الشرطة الوطنية الليبرية على تحسين قدراتها الإعلامية والإرشادية، وقد تضمن ذلك عقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة. ووفرت البعثة التدريب لمكتب الشرطة الوطنية الليبرية للصحافة والشؤون العامة. غير أن حملة التوعية المقررة لم تنفذ إلا جزئيا بسبب التأخر في التخطيط الاستراتيجي للشرطة الوطنية والظروف العملية الصعبة التي سادت أثناء موسم الأمطار. ولم تباشر الشرطة الوطنية الليبرية بعد تنفيذ استراتيجيتها الإعلامية التي أثرت أيضا على جهود التوعية العامة بأكملها. وقد دعمت البعثة حكومة ليبيريا في وضع وتنفيذ نظم وآليات المساءلة الجنسانية مع التركيز على قطاع الأمن. بيد أن الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب المهجرة والتجنيس لم يعتمدا وينفذا خطة العمل المنبثقة من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن إلا بصورة جزئية.

الإنتاج المتوقع ١-١: هيئة بيئة أمنية مستقرة في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

عدم وقوع انتهاكات خطيرة لاتفاق وقف إطلاق النار أنجز
(٢٠٠٦/٢٠٠٧: صفر؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛
٢٠٠٨/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: صفر)

النواتج المنحزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٦٧١ ٤٦٣ تسير دوريات راجلة ودوريات راكبة من جميع الأنواع. مجموع ٤٦٠ ٥١٢ يوما من أيام عمل الفرد في الدورية (١٢ فردا في الدورية الواحدة × ١١٧ دورية في اليوم الواحد × ٣٦٥ يوما)، لأداء مهام من بينها مراقبة الحدود، والتطويق والتفتيش، وفرض النظام العام، ودعم حكومة ليبيريا، وتوفير الأمن لكبار الشخصيات الهامة وسائر خدمات الأمن في القطاعين

نشأ الانخفاض في عدد أيام عمل الفرد في الدورية عن إنجاز المرحلة الثالثة من انسحاب العنصر العسكري للبعثة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، التي أعيد أثناءها ٢٠٢٩ فردا من الأفراد العسكريين إلى الوطن وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩)

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المنجزة
٢٦٢ ٨٠٠ يوما من أيام عمل الفرد في القوات الثابتة (١٢ جنديا لكل موقع مراقبة × ٦٠ موقعا ثابتا × ٣٦٥ يوما)، لأداء مهام من بينها إقامة نقاط تفتيش على الطرق، ومراكز مراقبة وجميع المهام المتعلقة بالحراسة الثابتة لمداخل/مخارج الموانئ والمرافئ الرئيسية، ومداخل/مخارج المطارات ومناطق هبوط الطائرات العمودية، والطرق المؤدية إلى المباني الحكومية الرئيسية، ونقاط التفتيش الاقتصادية لمراقبة تنفيذ الجزاءات، ونقاط العبور الحدودية، والجسور الاستراتيجية، والمفارق والطرق الأخرى	٢٠٢ ٨٢٦	نشأ الانخفاض في عدد أيام عمل الفرد في القوات الثابتة عن إنجاز المرحلة الثالثة من انسحاب العنصر العسكري للبعثة في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠، التي أُعيد أثناءها ٢٠٢٩ فردا من الأفراد العسكريين إلى الوطن وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩)
١٧ ١٦٠ يوما من أيام عمل الفرد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين (٦ أيام × ٥ أفراد (٤ أفراد دورية، وضابط عمليات واحد) × ٥٢ أسبوع × ١١ موقع فريق) لجمع المعلومات والاتصال بالوكالات والمنظمات غير الحكومية	٢٠ ٠٢٠	نشأت الزيادة في عدد أيام عمل الفرد من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين عن تسيير الدوريات سبعة أيام في الأسبوع بدلا من ستة أيام في الأسبوع كما كان مقررا
٥ ٦٠٠ ساعة من ساعات الدوريات الجوية (لطائرات من طراز Mi 8 وطراز Mi 24)، وتشمل النشر لجميع العمليات الجوية وما يتصل بها من أنشطة، ودوريات استطلاع الحدود، والدوريات الأخرى، ودوريات دعم شرطة الأمم المتحدة، ودوريات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، باستثناء كافة الرحلات الجوية المخصصة للوجستيات والإجلاء الطبي والأعمال الهندسية ونقل كبار الشخصيات الهامة والاتصالات	٤ ٠١٨	نجم الانخفاض في عدد ساعات الدوريات الجوية عما كان مقررا في المقام الأول بسبب الأحوال الجوية السيئة مقرونة بحظر الطيران الذي فرضته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا داخل منطقة عرضها ٧ أميال بحرية من الحدود الغينية في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
٩١ ٢٥٠ يوما من أيام عمل الفرد في قوات الحماية (٢٥٠ جنديا × ٣٦٥ يوما) لتوفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون	٧٨ ٢٧٥	نجم الانخفاض في عدد أيام عمل الفرد في قوات الحماية عما كان مقررا بسبب الانخفاض في قوام قوة الحراسة العسكرية المخصصة للمحكمة الخاصة لسيراليون بمقدار ١٠٠ فرد من ٢٥٠ إلى ١٥٠ جنديا في شباط/فبراير ٢٠١٠

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المنجزة
١٥٢ ٢٥٦ يوما من أيام عمل الفرد في الأعمال الهندسية للقوة (٨٢١ مهندسا عسكريا × ٦ أيام عمل في الأسبوع × ٥٢ أسبوعا)، بما في ذلك تقديم الدعم إلى حكومة ليبيريا، ويشمل هذا الدعم، على سبيل المثال لا الحصر، الطرق والجسور والبنى الأساسية المحلية والقنوات والمطارات ومهابط الطائرات العمودية	٣٥٨ ٥٦٠	نجم الانخفاض في عدد أيام عمل الفرد في الأعمال الهندسية للقوة عما كان مقررا بسبب زيادة قوام القوة من الأفراد العاملين في مجال الأعمال الهندسية عما كان متوقعا (وصل متوسط القوام الفعلي للمهندسين العسكريين إلى ١ ٢٥٠ مقارنة بالقوام المقرر وهو ٨٢١)،
٦ التخطيط لحملة إعلامية وتنفيذها دعما لعملية تهيئة بيئة أمنية مستقرة، والإعلان عن التعديلات المدخلة على قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والتعريف بها، بما في ذلك عن طريق بث ٦ نشرات إخبارية يومية من إذاعة البعثة، و ٥ برامج أسبوعية تذاع في أوقات "استراحة تناول القهوة"، و ٣ إعلانات خدمة عامة إذاعية أسبوعيا، و ٥٢ مؤتمرا صحفيا بمعدل مؤتمر واحد أسبوعيا، و ٨٠ نشرة صحفية، وتنظيم جولات ربع سنوية للصحفيين لزيارة الدوريات العسكرية الليلية والقيام بأنشطة أخرى للتعريف بالأعمال العسكرية (قيام مجموعة مختارة من الصحفيين الليبريين أو الدوليين يصل عددهم إلى ستة مرافقة الدوريات الليلية التي تُسيرها الشرطة الوطنية الليبرية والقوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا)، وعرض للصور الفوتوغرافية، وتغطية إعلامية ونشر مواد وبرامج فيديو إخبارية لبثها على ٥ محطات تلفزيون ليبيرية، و ١٤ مجموعة من الفنانين الشعبيين، وتوزيع ٢٠٠ ٠٠٠ منشور و ١٠ ٠٠٠ قميص في جميع المقاطعات الـ ١٥	٦ ٥ ٣ ٢٠ ٣٤ ٦ ١ ١٠ ٧٥ ٠٠٠ ٣ ٠٠٠	نشرات إخبارية يومية جرى بثها برامج أسبوعية تذاع في "أوقات استراحة تناول القهوة" جرى بثها إعلانات خدمة عامة إذاعية أسبوعيا جرى بثها مؤتمرا صحفيا أسبوعيا جرى عقدها نشرة صحفية جرى إصدارها جولات للصحفيين لزيارة الدوريات العسكرية جرى تنظيمها، وأنشطة أخرى للتعريف بالأعمال العسكرية جرى القيام بها عرض للصور الفوتوغرافية المنتجة جولات منظمة جرى ترتيبها منشور جرى توزيعها قميص جرى توزيعها جرى تنفيذ أنشطة التوعية العامة في ٤٨ مدرسة ثانوية في ست مقاطعات وبين ٣٠ مجتمعا محليا باستخدام ١٤ مجموعة من رواة الأخبار التقليديين جرى توزيع مواد وبرامج فيديو إخبارية لبثها على محطات التلفزيون الليبري

الإيجاز المتوقع ١-٣: تعزيز القانون والنظام العام وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الليبيرية على القيام بالعمليات

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
<p>تم تدريب ما مجموعه ٣٤٠ فرداً من أفراد وحدة التصدي للطوارئ، وتخريجهم من الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠. وبلغ قوام الوحدة ٣٣٥ فرداً، بمن فيهم ٤ ضابطات، في ذلك التاريخ</p>	<p>الانتهاء من تدريب أفراد وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية وتجهيزهم بالمعدات ونشرهم وإعدادهم لتنفيذ العمليات (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٢٠٠٧/٢٠٠٨؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٧: ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٢٠٠٩/٢٠١٠؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: ٥٠٠)</p>
<p>في شباط/فبراير ٢٠١٠، أكد المفتش العام في الشرطة الوطنية الليبيرية، في عرض قدمه للمانحين في منروفيا، أنه لن يجري توسيع وحدة التصدي للطوارئ إلى أكثر من قوامها البالغ ٣٣٥ فرداً، وذلك بسبب حدوث تحول في الأولويات نحو إعادة بناء وتوسيع وحدة دعم الشرطة</p>	<p>زيادة نسبة تمثيل الإناث لتصل نسبتهم في القوام المأذون به للشرطة الوطنية الليبيرية إلى ٢٠ في المائة والحفاظ على ذلك المستوى (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٦ في المائة؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠ في المائة)</p>
<p>بلغت نسبة تمثيل الإناث في الشرطة الوطنية الليبيرية ١٤,٧ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠</p>	<p>تحسين نوعية كفاءة أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية عن طريق قيام شرطة الأمم المتحدة بمنحهم شهادة الكفاءة/اللياقة (على أساس التראה والمهارات) وذلك بالاشتراك مع المفتش العام للشرطة ووزارة العدل (٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: صفر؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠ في المائة)</p>
<p>لم تمنح الشهادات النهائية جرى فحص ٧١٧ متقدماً للتجنيد (تم قبول ٣٠٠ منهم؛ ولم يتأهل ١٣٦ بناءً على معلومات أساسية تتعلق بتاريخهم؛ ولم يتأهل ٣٩ لأسباب طبية؛ ورسب ٣٥ في الاختبار التحريري؛ وكان ٢٨ منهم غير لائقين بدنياً؛ ووضع ١٧٩ على القائمة الاحتياطية)</p>	<p>زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية المشاركين في برامج التدريب أثناء الخدمة وبرامج التدريب المتقدمة (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٢٤٠؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٤٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠)</p>
<p>جرى فحص ٣١٠ متقدماً داخلياً لتجنيدهم في وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية (اجتاز ١٥٨ من المتقدمين الفحص وتم انتقاؤهم للحصول على التدريب؛ واستُبعد ٧٧ لأسباب إدارية وأخرى تأديبية، ووضع ٧٥ على القائمة الاحتياطية)</p>	<p>أُجيز. تلقى ما مجموعه ٧٢٧ فرداً من أفراد وضباط الشرطة الوطنية الليبيرية، بمن فيهم ٢٣٠ امرأة، تدريباً أثناء الخدمة، وتلقت مجموعة مكونة من ٥٠ فرداً وضابطاً من مكتب الهجرة والتجنيس تدريباً في أكرا، غانا</p>

اشتمال الاستراتيجية الإعلامية، التي قامت الشرطة الوطنية الليبيرية بتصميمها، على عقد اجتماعات لإحاطة الصحفيين بصورة منتظمة في مقرها	عقدت الشرطة الوطنية الليبيرية ٩ اجتماعات رسمية لإحاطة الصحفيين (عُقدت ٣ اجتماعات منها في مقر الشرطة الوطنية الليبيرية وعقدت ٦ اجتماعات بالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا
اضطلاع وكالات قطاع الأمن (الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس) باعتماد التوصيات الواردة في خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها	جرى اعتماد عناصر خطة العمل الوطنية أو إدراجها في خطط عمل الشرطة الوطنية الليبيرية ومكتب الهجرة والتجنيس، وذلك عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالعنف الجنسي والجنساني. بيد أنه لم يجر تبني قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أو تنفيذه بصورة شاملة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعات، وتنظيم أنشطة وتقديم دعم تشغيلي في مواقع مشتركة، من خلال تسيير دوريات مشتركة، وتوفير دعم احتياطي من وحدات الشرطة المشكّلة في العمليات الميدانية المشتركة والتدريبات لفائدة ٥٠٠ فرد من أفراد وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية من أجل زيادة القدرة على التدخل لمعالجة الحوادث الخطيرة المخلة بالقانون والنظام.	نعم	جرى توفير المشورة وتقديم الدعم إلى العناصر العاملة في وحدة التصدي للطوارئ التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية من خلال عقد ٣٨ اجتماعا تنفيذيا بشأن الحوادث الخطيرة المخلة بالقانون والنظام، في حين تم إجراء ٤٤ تدخلا/استجابة بشكل خاص و/أو تكتيكي
توفير التدريب للشرطة الوطنية الليبيرية، بما في ذلك تدريب ٣٠٠ مجند تدريبيا أساسيا لملاء الشواغر التي تحدث في صفوف الشرطة الوطنية الليبيرية؛ وتدريب ٢٠٠ مجند على إنفاذ القانون في المرحلة الانتقالية لدعم الهيكل الأمني القومي؛ وتدريب ٩٦ فردا من الأفراد والضباط في الإدارة العليا والمتوسطة بالشرطة الوطنية الليبيرية تدريبيا متخصصا وإداريا، بما في ذلك توفير تدريب خارجي مع التركيز على تجنيد الإناث.	٢٨٣	مجندا، ١٣٩ منهم إناث، وتخرجهم من الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة
	٢٩٨	مجندا، ١٠٢ منهم إناث، بدأ تدريبهم تدريبيا أساسيا أو ميدانيا
	٩٥	من المديرين في الإدارتين العليا والوسطى في الشرطة الوطنية الليبيرية، منهم ١٠ إناث، أكملوا دورات متخصصة وإدارية في الأكاديمية الوطنية لتدريب الشرطة
		لم يتم توفير تدريب على إنفاذ القانون في المرحلة الانتقالية بسبب عدم اعتماد الهيئة التشريعية التشريعية الجامع المتعلقة بالأمن الذي كان من المفروض أن يُحدد معالم الهيكل الأمني

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة	
<p>قُدمت المشورة إلى ٨٦١ من ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية في مجال تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة عن طريق إجراء ٦٦٨ ١٤ تواصلًا يوميًا (تنظيم أنشطة يومية في مواقع مشتركة وزيارات تلمارية إلى مراكز الشرطة) والتوجيه في مناطق العمليات؛ و ٨٠٢ تواصلًا يوميًا في مجالات التنظيم والإدارة؛ و ٣٣١ تواصلًا يوميًا في مجالات التحقيقات الداخلية والشكاوى المدنية والتدريب</p>	نعم	<p>تقديم المشورة من خلال التواصل اليومي، والتدريب أثناء الخدمة والتوجيه إلى ٦٠٠ من ضباط الشرطة الوطنية الليبيرية في مجال تنفيذ إجراءات التشغيل والممارسات الموحدة للشرطة في جميع مجالات عمليات الشرطة، والإدارة، والتنظيم، والتحقيقات الداخلية والشكاوى المدنية والتدريب</p>
<p>وإضافة إلى ذلك، قُدمت المشورة إلى الشرطة الوطنية الليبيرية فيما يتعلق بإدارة الحالة بخصوص ٧٨٥ حالة مسجلة عن سوء سلوك الشرطة (تم الانتهاء من ١٩٤ حالة، ولا تزال ١٩٠ حالة قيد التحقيق؛ وهناك ٤٠١ حالة تحقيقات داخلية وشكاوى مدنية تأخر العمل فيها)</p>	نعم	<p>اضطلاع وحدة الشرطة المشكلة بتقديم دعم تنفيذي، من خلال تسيير دوريات مشتركة، وتقديم مشورة وتوجيه تنفيذيين إلى الشرطة الوطنية الليبيرية في التصدي للجرائم الخطيرة، والاضطرابات المدنية، وكذلك العمليات التي تنطوي على التطويق والتفتيش، والوجود البارز لأفراد وضباط الشرطة، والعمليات التي يسترشد فيها بالتحريات الجنائية</p>
<p>قام أفراد من الشرطة المشكلة وأفراد من وحدة دعم الشرطة التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية وأفراد من دوريات الشرطة الوطنية الليبيرية يرتدون الزي الرسمي، بتسيير ٦٧٨ ٢ دورية مشتركة</p>	نعم	<p>جرى تقديم المشورة العملية والتوجيه إلى الشرطة الوطنية الليبيرية في ١٥٧٥ حالة عن طريق تنظيم أنشطة يومية في مواقع مشتركة وفي مجالات مثل شؤون الجرائم الخطيرة، والاضطرابات المدنية، والعمليات التكتيكية والعمليات الخاصة وكذلك العمليات المسترشدة بالتحريات الجنائية</p>
<p>قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المشورة على أساس تقييم للمعلومات يحدد في ضوءه مدى كفايتها وذلك فيما يتعلق بـ ٢٩٢ تقريراً من تقارير التحريات تلقتها وحدة التحريات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية وأسفرت عن ٢٧ نشاطاً تنفيذياً، شملت التطويق والتفتيش، وإلقاء القبض والإمساك بالجنائنة</p>	نعم	

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>جرى تنظيم ٣٦٣ نشاطا يوميا في مواقع مشتركة فيما يتعلق بمشاريع الخطة الاستراتيجية الخمسية للشرطة الوطنية في ليبيريا باعتبارها جزءا من إطار رصد المشاريع، التي تشمل ١٣٣ مشروعا، وجرى الانتهاء من اثني عشر مشروعا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير</p> <p>جرى عقد ١٧٣ اجتماعا استعراضيا أسبوعيا مشتركا لمشروع الخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الليبرية (اجتماعات متعددة في الأسبوع)</p> <p>تم إجراء ١٩٣ عملية تفتيش ميدانية بشأن مشاريع البنية الأساسية للشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنس</p>	<p>تقديم المشورة من خلال التواصل اليومي والاجتماعات الأسبوعية والشهرية مع القيادات في الشرطة الوطنية الليبرية وفي حكومة ليبيريا لتنفيذ أطر استراتيجية لمواجهة تحديات إنفاذ القانون، وكفالة سيادة الشرطة الوطنية الليبرية في جميع أنحاء البلاد، وكفالة السلامة العامة ولتسهيل الحصول على التمويل من الجهات المانحة والمخصصات اللازمة من الميزانية لتحقيق تنمية عملياتية مطردة للشرطة الوطنية الليبرية</p>
<p>استكملت سبعة مشاريع خاصة بالشرطة الوطنية الليبرية وجرى تسليمها، وفي الوقت ذاته تم الانتهاء من مكاتب من مكاتب الهجرة والتجنس وجرى تسليمها</p> <p>قُدمت المشورة على صعيد المراكز، عن طريق التوجيه أثناء العمل، إلى الشرطة الوطنية الليبرية فيما يتعلق بالإشراف والقيادة والسيطرة، وتعزيز العلاقات بين المجتمع والشرطة. وأجري ١٧٠٤ اتصالا (نشاطا يوميا في مواقع مشتركة) تعلق بالشرطة الوطنية الليبرية وتنظيم أنشطة في مواقع مشتركة بشأن الإشراف والقيادة والسيطرة، وأجري ٣٢٣٩ اتصالا تعلق بالتوجيه أثناء العمل بشأن تعزيز العلاقات بين المجتمع والشرطة وكذلك بشأن تنفيذ سياسات الشرطة الوطنية الليبرية</p>	<p>تقديم المشورة من خلال إجراء اتصالات يومية، والتوجيه، وتنظيم أنشطة في مواقع مشتركة، وعقد اجتماعات مع قيادة الشرطة الوطنية الليبرية وقادتها لتعزيز الإشراف والقيادة والسيطرة؛ وتعزيز العلاقات بين المجتمع والشرطة؛ وكفالة اتساق تنفيذ عمليات وإجراءات وممارسات شرطية موحدة</p>
<p>قدمت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الدعم إلى الشرطة الوطنية الليبرية في مجال التدقيق والتحقق/التثبت من خلفية اللياقة بالنسبة للمجندين الجدد والمرشحين للتجنيد بوحدة دعم الشرطة. وسيجري استعراض التصديق النهائي على مراحل قرب نهاية الفترة الانتقالية للبعثة، بتحديد الأفراد والضباط المقرر تسلمهم شهادات تصديق من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا</p>	<p>تنفيذ برنامج "التحقق من كفاءة"/"التصديق على لياقة" الأفراد والضباط بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبرية وفقا لإجراءات التصديق المتفق عليها بصورة مشتركة</p>

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أُجري ١٣٦١ اتصالاً يومياً (نشاطاً يومياً في مواقع مشتركة) وعُقدت اجتماعات مع قيادة الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن تعزيز التغطية الأمنية في المناطق المحفوفة بمخاطر عالية</p> <p>وعُقد ١١٦ اجتماعاً أسبوعياً مع قيادة الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن مواجهة التحديات الأمنية الجديدة بإعادة توزيع الأفراد والضباط واللوجستيات وتعزيز البنية الأساسية</p>	<p>تقديم المشورة عن طريق إجراء اتصالات يومية وعقد اجتماعات أسبوعية وشهرية مع الشرطة الوطنية الليبيرية لتعزيز التغطية الأمنية في المناطق المحفوفة بمخاطر عالية ولمواجهة التحديات الأمنية الجديدة وذلك بإعادة توزيع أفراد وضباط الشرطة الوطنية الليبيرية ولوجستياتها، بما في ذلك تعزيز البنية الأساسية</p>
<p>أُجري ١١٧١ اتصالاً يومياً (نشاطاً يومياً في مواقع مشتركة) مع مكتب الهجرة والتجنيس والشرطة الوطنية الليبيرية في حين عُقد ٦٥ اجتماعاً شهرياً بشأن المسائل العابرة للحدود في المقاطعات الحدودية</p>	<p>تقديم المشورة التقنية عن طريق إجراء اتصالات يومية وعقد اجتماعات شهرية مع وكالات إنفاذ القانون الليبيرية في المقاطعات الحدودية بشأن المسائل العابرة للحدود</p>
<p>أُجريت ٤ دورات تدريبية لمكتب الصحافة والشؤون العامة التابع للشرطة الوطنية الليبيرية، في حين عُقد ٣٦ اجتماعاً خصيصاً من أجل إعداد النشرات الإعلامية، واستعراض السياسة الإعلامية وإعادة صياغتها، ووضع استراتيجية إعلامية</p>	<p>تقديم المشورة عن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية مع الشرطة الوطنية الليبيرية لدعم قدرتها على التعامل مع اهتمامات وسائط الإعلام والجمهور بشأن الجريمة وسلامة وأمن الجماهير</p>
<p>عُلفت برامج مناشدة الشهود لحل الجرائم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بهدف تحديث وتجديد البرنامج ليتناسب مع الشواغل الأمنية والاجتماعية الراهنة في ليبيريا وذلك بالتزامن مع تعزيز كفاءات الأفراد والضباط العاملين في مكتب الصحافة والشؤون العامة التابع للشرطة الوطنية الليبيرية</p>	<p>تخطيط وتنفيذ برامج إذاعية أسبوعية لمناشدة الشهود لحل الجرائم تبثها إذاعة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وإعداد تقارير إذاعية منتظمة بالتعاون مع محطات الإذاعة المحلية</p>
<p>وقامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بمساعدة مكتب الصحافة والشؤون العامة التابع للشرطة الوطنية الليبيرية في إعداد وتقديم ١١ حلقة من برنامج إذاعي بعنوان "سلامتك"، سجلتها هيئة البث الإذاعي الليبيرية وجرى بثها عبر موجة التضمين الترددي لمحطة الملوك للبث الإذاعي</p>	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتوعية الجماهير بأهمية التقييد بسيادة القانون ولإبراز التحسينات التي أدخلت على القدرات العملياتية للشرطة الوطنية الليبيرية ومعداتها عن طريق توزيع ١٠٠ ٠٠٠ منشور، و ٢ ٠٠٠ ملصق، و ٥ ٠٠٠ قميص، وإقامة ١٢ لوحة إعلانات	١ برنامج توعية جماهيرية بنهج الشرطة المجتمعية على الصعيد الوطني بالاشتراك بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الليبيرية، موله صندوق بناء السلام وجرى تنفيذه في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وشمل البرنامج أنشطة استغرقت أربعة أيام في مختلف المقاطعات و ١٨ حملة توعية بنهج الشرطة المجتمعية
	٨٠ ٠٠٠ منشور جرى توزيعها
	٤ ٠٠٠ ملصق جرى إنتاجها
	٢ ٥٠٠ قميص جرى توزيعها
	٧ لوحات إعلانات جرى إقامتها
	وتأخر تنفيذ الحملة بسبب تأخر الشرطة الوطنية الليبيرية في التخطيط الاستراتيجي، وتأخر كذلك تنفيذ فعاليات الأحداث المخطط لها في المقاطعات بسبب أحوال الطقس والطرق
تنظيم ثلاث حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد لتدريب كبار مديري الشرطة الوطنية الليبيرية، ووحدة القضايا الجنسانية التابعة للشرطة الوطنية الليبيرية، ومكتب الهجرة والتجنيس، واللجان التشريعية للقضايا الجنسانية والأمنية، والتجمع التشريعي النسائي المعني بالقضايا الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن، وكذلك خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن	نعم نظمت ٣ حلقات عمل لتدريب ٥٧ من كبار المديرين من الشرطة الوطنية الليبيرية وغيرها من وكالات إنفاذ القانون الليبيرية، وشملت مكتب الهجرة والتجنيس، ومكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل، والجمارك، ورابطة التاجرات، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة

العنصر ٢: توطيد دعائم السلام

٢٥ - قام عنصر توطيد دعائم السلام في البعثة، على النحو الوارد تفصيله في الأطر أدناه، بدعم استراتيجية حكومة ليبريا للحد من الفقر وتعزيز المصالحة الوطنية والجهود الرامية إلى مراجعة الدستور وتوطيد وتعزيز سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد. وشمل عنصر توطيد دعائم السلام أنشطة البعثة في مجالات الشؤون السياسية، والشؤون المدنية، وتنسيق الشؤون الإنسانية، والإعلام، والانتعاش وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد نُفذت هذه الأنشطة بشراكة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة ليبريا.

٢٦ - وقد وازمت البعثة أولوياتها مع الأولويات الوطنية على النحو المحدد في استراتيجية الحد من الفقر وكفلت رصد التنفيذ من خلال منظور جنساني. وتواصل تقديم الدعم لعملية الإنعاش الاقتصادي بوضع وتنفيذ آليات إدارة من أجل الاستخدام السليم للموارد الطبيعية. وجرى توفير الدعم لتنفيذ برنامج تقديم المساعدة في مجال الحوكمة وإدارة الاقتصاد والمبادرات الأخرى الرامية إلى تجميع الإيرادات الوطنية وتسخيرها للصالح العام.

٢٧ - واضطلعت البعثة بتيسير حل النزاعات، وبناء دعائم السلام، وتحقيق المصالحة الوطنية بإشراك المجتمع المدني في العمليات التشاركية، التي شملت إجراء الحوار والمشاورات وعقد المنتديات العامة. وأنشئت لجان السلام في المقاطعات، بالتعاون مع مكتب بناء دعائم السلام في ليبريا، لمعالجة النزاعات المحلية. وقد ساهمت آلية فريق دعم المقاطعات في تمكين الحكومة المحلية من بناء قدراتها، وشجع تنظيم حملة إعلامية السلطات المحلية والجمهور بصورة عامة على المشاركة في أنشطة التنمية الوطنية.

٢٨ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في التركيز على مسألة تحقيق الحكم الرشيد. وتحسبا لانتخابات عام ٢٠١١، تعاونت البعثة مع لجنة الانتخابات الوطنية بشأن تحسين النظام الانتخابي وعقد اجتماعات مع الأحزاب السياسية. وفي مسألة بناء قدرات السلطة التشريعية، دعمت البعثة عملية وضع الخطة الاستراتيجية لتحديث السلطة التشريعية.

٢٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقديم الدعم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بدوره الرائد المتمثل في وضع خطة العمل الوطنية لكفالة وجود آليات وطنية للإنذار المبكر وخطط طوارئ إنسانية بديلة. وقامت البعثة أيضا بتيسير عملية تقديم المساعدات الإنسانية إلى الفئات الضعيفة.

٣٠ - وقد تواصلت عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين والسكان المتضررين من الحرب في المجتمعات المحلية. وكذلك، جرى تقديم الدعم إلى الحكومة في مجال تنسيق مبادرات التوظيف الطارئ المعتمدة على كثافة اليد العاملة، بما في ذلك المبادرة الليبرية للوظائف وفرص العمل، والمشاريع الأخرى لكسب العيش، التي تُعالج ما تبقى من تحديات إعادة الإدماج. وجرى رصد التهديدات المحتملة للسلام عن طريق إجراء تقييمات منتظمة لبؤر التوتر الساخنة بالتنسيق مع مركز التحليل المشترك للبعثة من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع السلطات الحكومية.

الإنتاج المتوقع ١-٢: توطيد السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
كان من المتوقع عودة ٣٠٠ موظف من موظفي الخدمة المدنية إلى مراكز عملهم في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ من أصل المجموع البالغ ٣٣٠٠ موظف خدمة مدنية، ولكن المساعدة في العودة قُدمت إلى ١٩٩ منهم فقط بينما عاد الباقون بوسائلهم الخاصة بسبب تحسن حالة الطرق.	زيادة العدد الإجمالي لموظفي الخدمة المدنية العائدين إلى مراكز عملهم في المقاطعات (٢٠٠٦/٢٠٠٧: ٣٢٠؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٧٧٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٧٢٢؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٣٠٠)
بلغ مجموع عدد الموظفين المسجلين في جدول المرتبات الحكومية ١٤٧ ٢٤ موظفا	دفع الحكومة المرتبات والمستحقات لجميع الموظفين المسجلين في جدول المرتبات الحكومية في المقاطعات (٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٥٠٠؛ ٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٣٠٠٠٠؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٤٥٠٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٤٨٠٠٠)
ويُعزى الانخفاض مقارنة بالعدد المتوقع للموظفين الذين تدفع الحكومة أجورهم إلى إزالة الأسماء الوهمية من جدول المرتبات في القطاع العام	زيادة في النسبة المئوية للوزارات/الوكالات الحكومية المشاركة في الاجتماعات التنسيق الشهرية التي تعقد على صعيد المقاطعات بشأن استراتيجيات الحد من الفقر/الخطط الإنمائية للمقاطعات لبطء سلطة الدولة على الصعيد الوطني بصورة شاملة (٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٠ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٨٠ في المائة)
شارك ٦٢ في المائة من الوزارات/الوكالات الحكومية في اجتماعات التنسيق بشأن استراتيجية الحد من الفقر، المنعقدة على صعيد المقاطعات. ولم تعقد اجتماعات شهرية في بعض المقاطعات بسبب غياب رؤساء المقاطعات أو موظفيهم المعيّنين وكبار المسؤولين في الوزارات المسؤولة. وشهدت بعض المقاطعات نقصاً في القوى العاملة وغياب القدرات اللوجستية. وفي حالات قليلة، رفض بعض المسؤولين الاعتراف بسلطة تنظيم الاجتماعات المخولة للمسؤولين المحليين أو لرئيس المقاطعة	قيام الحكومة بإنشاء فرقة عمل لمراجعة الدستور
أُنجز في شباط/فبراير ٢٠١٠، عينت الحكومة ١٥ عضواً في فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور، مع أن فرقة العمل لم تبدأ في العمل	

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

يعتمد المؤتمر الوطني اعتمادا كبيرا على فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور، التي أنشئت ولكنها لم تبدأ في العمل، على النحو المبين أعلاه

تعقد لجنة إصلاح الحوكمة مؤتمرا وطنيا بشأن الإصلاح الدستوري

أُنجز. نُشرت مصفوفة تتبّع مشاريع القوانين على لوحة الإعلانات خارج مبنى السلطة التشريعية. وسجلت وقائع الجلسات العامة ودوّنت محتويات أشرطة التسجيل، ولكنها لم تنشر. وأعدت مصفوفة تتيح للأمانة العامة لمجلس الشيوخ ومكتب رئيس الكتبة تتبع مشاريع القوانين ومسك السجلات. وأدى تحسين مسك السجلات وعرض المصفوفة إلى تعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات الخاصة بالعملية التشريعية

السلطة التشريعية الوطنية تنشر يوميا سجلات أعمالها لإظهار الوضوح في الحكم في ما يتعلق بالتشريعات المعتمدة

أُنجز. اعتمد قانون إدارة المالية العامة (١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩) لتحسين المساءلة الإدارية في مجال المالية العامة، وهو شرط مُسبق للوصول إلى نقطة البت التي حددها صندوق النقد الدولي؛ واعتمدت تعديلات على قانون الإيرادات لعام ٢٠٠٠ (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩) لتعديل التعريفات الجمركية والرسوم والضرائب لزيادة الإيرادات وتعزيز الاقتصاد السوقي الحر؛ وتوفر الميزانية الوطنية للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (التي أقرت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩)، إطارا للنفقات الحكومية مع زيادة قدرها ٧,٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وسطيا على مر السنوات الأربع الماضية، وزيادة متوقعة في الإيرادات للسنة المالية المقبلة

ستسن السلطة التشريعية الوطنية تشريعات لتعزيز الشفافية في الاقتصاد وزيادة الإيرادات الحكومية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي

أُنجز. بدأ العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على تنفيذ السياسة الوطنية بشأن القضايا الجنسانية، وسيستغرق تنفيذها مدة ١٠ سنوات

تنفيذ الحكومة سياسة وطنية بشأن القضايا الجنسانية وخطّة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

ووضعت حكومة لبريا استراتيجية شاملة للاتصالات تشمل نشر السياسة الوطنية بشأن القضايا الجنسانية وخطّة العمل الوطنية الليبرية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد أنشأت الحكومة أيضا لجانا توجيهية وأمانة عامة لدعم ومراقبة تنفيذ السياستين

قيام الحكومة بسن تشريعات لإدارة الموارد البيئية والطبيعية

تم الانتهاء من مشروع القانون الوطني للمحميات وإدارة الحياة البرية ولكنه لم يُعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليه

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة والدعم إلى ١٥ وزارة ووكالة حكومية رئيسية (وزارات الدفاع، والمالية، والزراعة، والعمل، والأراضي، والمناجم والطاقة، والداخلية، والأشغال العامة، والتعليم، والصحة والرعاية الاجتماعية، والشباب والرياضة، فضلا عن هيئة تنمية الغابات؛ ولجنة إصلاح الحوكمة؛ والهيئة الوطنية للموائى؛ ومكتب الميزانية؛ ومعهد ليبريا للإحصاءات وخدمات المعلومات الجغرافية، واللجنة المعنية بإعادة تعمير ليبريا وتنميتها)، على المستويين الوطني واللامركزي، من خلال إيفاد الموظفين لدعم عمليات واجتماعات التخطيط، بما في ذلك ما يتعلق باعتماد اللامركزية في إسناد المهام، وتوزيع الموظفين وتدريبهم، وإعادة الهيكلة التنظيمية، ووضع البرامج والمشاريع، وعمليات إدارة الأعمال	نعم	قدمت البعثة المشورة والدعم عن طريق عقد اجتماعات تقنية أسبوعية جرى خلالها تنسيق الأنشطة بين الإدارات المركزية وإدارات المقاطعات وشاركت أيضا في أنشطة وحلقات عمل لبناء القدرات والتوجيه، ونسقت الدعم اللوجستي وقدمت المشورة إلى ١٤ وزارة ووكالة شملت تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج ومبادرات واستراتيجيات فضلا عن تقديم الدعم لتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية للوزارات والجهات الحكومية الأخرى
تقديم الدعم لإدارات المقاطعات في مجال بناء القدرات والتدريب لفائدة مسؤولي الحكم المحلي من خلال آلية فرق الدعم في المقاطعات استنادا إلى الخطة السنوية لتنمية قدرات الحكم المحلي التي وضعتها وزارة الداخلية في إطار تنفيذ ورصد الخطط الإنمائية للمقاطعات والتنسيق العام للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وكذلك تحديد الاحتياجات الأخرى اللازمة لدعم التنمية من أجل بسط السلطة على الصعيد اللامركزي	نعم	من خلال مشروع أفرقة الدعم في المقاطعات، تم تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية إقليمية و ١٥ حلقة عمل تدريبية في المقاطعات، في مجالات القيادة المحلية، والتنمية المحلية، وتدريب المدربين، لفائدة المشرفين على شؤون التنمية، ومفوضي المقاطعات، وعمداء المدن، ومسؤولي التنمية في المقاطعات، فضلا عن مساعدي شؤون الرصد والتقييم
تقديم المشورة للحكومة، على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات، من خلال الاجتماعات، والإحاطات، والورقات المواضيعية، والتعليقات على السياسات والبرامج، وإعداد مقترحات المشاريع بشأن	نعم	استأنفت فرقة العمل الرئاسية المعنية بالماس واللجنة التقنية التابعة لها اجتماعهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وحضرت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا الاجتماعات العادية للجنة التقنية، ودعمت زيارات الفريق المعني باستعراض خطة عملية كيمبرلي لإصدار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
مواصلة تطوير وتنفيذ الآليات الإدارية لاستخدام الموارد الطبيعية بالشكل السليم، بما في ذلك الامتثال لعملية كيميبرلي لإصدار الشهادات للماش، وإصلاح القانون الوطني للغابات، في ما يتعلق بسلسلة تناقل الحياة ومنح العطاءات وإدارة العقود لضمان الاستخدام المستدام لموارد الغابات		الشهادات وفريق خبراء الأمم المتحدة، وحضرت اجتماعات بشأن قضايا التعدين، وشاركت في زيارات لمواقع التنقيب وكذلك في إعداد معتكفات الإدارة، وصاغت تقارير خاصة
		دعمت البعثة عملية منح أربعة عقود لإدارة الغابات وقعتها سلطة تنمية الغابات وتغطي ما مجموعه ٣٩٠ ٧٧١ هكتارا، وقدمت الدعم لنظام سلسلة تناقل الحياة مما أدى إلى أول تصدير لجزء من الأشجار غير المجهزة منذ رفع الجزاءات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وشاركت أيضا في الإعداد لمنح أربعة عقود لإدارة الغابات وبعض عقود بيع الأخشاب. وساعدت بعثة الأمم المتحدة في صياغة القانون الوطني للمحميات وإدارة الحياة البرية والنظر فيه على الصعيد الوطني الشامل، ودعمت صياغة قانون لحقوق المجتمع فيما يتعلق بالأراضي الحراجية
إشراك المجتمع المدني عن طريق الحوار والتشاور، والعمليات التشاركية، ومنتديات المجتمع المدني وهياكله، والتنمية التنظيمية وبناء القدرات، وذلك من خلال اتباع نهج مشترك بين بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري في مجال تعزيز السلام والمصالحة الوطنية وتنسيق مشاركتها في تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر/الخطط الإنمائية للمقاطعات، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري	نعم	عُقدت اجتماعات تشاورية فصلية بين منظمات المجتمع المدني والممثل الخاص للأمين العام عُقدت اجتماعات شهرية للجنة الوطنية الاستشارية لتنظيم المجتمع المدني بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، أنشأت منظمات المجتمع المدني مجموعات تنسيق في ١١ مقاطعة من المقاطعات الـ ١٥ تهدف إلى تعزيز تنسيق وحوكمة مجموعات المجتمع المدني كخطوة أولى نحو إنشاء هياكل وطنية توسّطت البعثة بنجاح بين منظمات المجتمع المدني واللجنة الليبرية لمكافحة الفساد وشجعت على التعاون
تيسير عملية الحوار، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع قادة المجتمعات المحلية، في ٥ مقاطعات رائدة، من خلال لجان	نعم	أنشئت ١٤ لجنة سلام على مستوى المقاطعات و ١٢ لجنة سلام على مستوى الأفضية في جميع أنحاء البلد، فتحوّل التركيز عن الاجتماعات في المقاطعات

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
الرائدة لينصبّ على تعزيز قدرات لجان السلام بهدف معالجة الصراعات المحلية	مجتمعية لإحلال السلام، وذلك لمعالجة النزاعات ذات الطابع المحلي وتشجيع إقامة هياكل مستدامة لبناء السلام والمصالحة
<p>بالتعاون مع مكتب بناء السلام في ليبيريا، نظمت البعثة تدريبا لـ ٩ لجان سلام بشأن التهيئة الاجتماعية حول أكواخ السلام (المعروفة أيضا باسم أكواخ بالافر)، وتدريبات لبناء القدرات في مجال تسوية النزاعات شارك في كل منها ٣٠ مشاركا من ٩ لجان سلام، ونشرت معلومات بشأن برنامج المنح الصغيرة بوصفها عضوا في اللجنة المخصصة المعنية بالمنح الصغيرة التابعة للجنة التوجيهية المشتركة في مكتب بناء السلام في ليبيريا، ويسرت توزيع وجمع مقترحات من المقاطعات الـ ١٥ جميعها بشأن مشروع المنح الصغيرة ضمن صندوق بناء السلام؛ وقدمت المشورة التقنية بشأن معايير تقديم المنح، واستعرضت المقترحات؛ وعملت بصفة مدرب لبناء السلام في البرنامج التدريبي المعني بإدارة النزاعات الموجه لحفظ السلام وبناء السلام، الذي ينفذه المركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات/مكتب بناء السلام، وعملت بصفة عضو في اللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة</p>	<p>١٥ تنظيم ١٥ منتدى استشاريا (٣٠ مشتركا لكل منتدى) للمسؤولين المحليين والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمعات المحلية بشأن المصالحة الوطنية وبناء السلام وتسوية النزاعات</p>
<p>عُقدت منتديات استشارية على مستوى المقاطعات (بلغ متوسط عدد المشاركين ٣٠ مشاركا). وأصدر تقرير تحليلي يسلط الضوء على طبيعة الصراعات المحلية في ليبيريا وأسبابها وآثارها</p>	<p>لا تيسير الحوار، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع ممثلي السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، ولجنة إصلاح الحكومة، والجمع المدني بشأن مراجعة الدستور بشكل يفرضي إلى إنشاء لجنة لمراجعة الدستور، بما في ذلك عن طريق بث برنامج إذاعي مدته ساعة واحدة مرتين في الأسبوع على أمواج إذاعة البعثة</p>
<p>لم تبدأ في العمل فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور المكونة من ١٥ عضوا، التي عينتها الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، حدد قرار مجلس الأمن ١٨٨٥ (٢٠٠٩) أولويات جديدة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تتعلق بتقديم المساعدة إلى الجهات المعنية في ليبيريا من أجل تهيئة مناخ يساهم في إجراء انتخابات سلمية</p>	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة من خلال اجتماعات تعقد مرتين كل شهر على الأقل مع الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية بشأن سن تشريعات بهدف تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على البقاء وتحسين دورها بوصفها آلية للتوفيق بين مختلف المصالح السياسية وبالتالي تعزيز الحوكمة الرشيدة والمصالحة	نعم	عُقدت ٥ اجتماعات مع الأحزاب السياسية، بما في ذلك اجتماع في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مع الممثل الخاص للأمين العام وممثلين عن ١٦ حزبا من أصل ١٨ حزبا سياسيا مسجلا، في حين عُقد أكثر من ١٠٠ اجتماع مع الأحزاب السياسية بشأن القضايا التقنية المتعلقة بانتخابات عام ٢٠١١
		وعُقد أكثر من اجتماعين شهريا مع الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات
		وتحوّل محور التركيز، نظرا إلى سعي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى عقد لقاءات تشاورية بين اللجنة الوطنية للانتخابات والأحزاب السياسية من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك والعلاقات الجيدة بين اللجنة الوطنية للانتخابات والجهات صاحبة المصلحة في الانتخابات، على نحو يتسق مع الولاية المحددة في القرار ١٨٨٥ (٢٠٠٩) لمساعدة الحكومة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١١، من خلال توفير الدعم اللوجستي، وخصوصا لتسهيل الوصول إلى المناطق النائية، وتنسيق المساعدة الانتخابية الدولية، ودعم المؤسسات والأحزاب السياسية الليبرية في تهيئة مناخ يساهم في إجراء الانتخابات سلميا
تنظيم عمليات استشارية في ١٥ مقاطعة لزيادة التفاعل بين مؤسسات الحكم المركزي والمحلي مع الدوائر الانتخابية على مستوى القاعدة الشعبية من أجل تعزيز مشاركتها في العمليات الوطنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية	لا	لم تُنظم العمليات التشاورية، ويعزى ذلك إلى إعادة الهيكلة الداخلية في ركيزة توطيد السلام، بما في ذلك التغييرات في الهيكل الميداني
تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعات أسبوعية مع السلطة التشريعية لوضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية الخمسية من أجل تعزيز قدرة السلطة التشريعية	نعم	نُشرت الخطة الاستراتيجية (الخمسية) لتحديث السلطة التشريعية، التي أقرها المجلس التشريعيان في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية لتشجيع السلطات المحلية والجمهور على المشاركة بفعالية في التنمية الوطنية وأنشطة الإصلاح، بما في ذلك من خلال اللقاءات الصحفية والتقارير الإذاعية الموجهة إلى المجتمعات المحلية، وإنتاج ٤ برامج للتوعية بالفيديو وإعلاني فيديو للخدمة العامة سيتم بثها في ٥ محطات تلفزيونية محلية ونوادي الفيديو في القطاعات الـ ١٥ جميعها، وتقارير أسبوعية عن برنامجي إذاعة البعثة "Dateline Liberia" و "Coffee Break" وكذلك عن طريق الإعلانات الإذاعية الخاصة بالخدمة العامة	٢ ٤	تم إنتاج برنامجين للتوعية بالفيديو وتوزيعهما على محطات التلفزيون المحلية تم إنتاج وبث ٤ إعلانات فيديو للخدمة العامة تم إنتاج عدد أقل من برامج التوعية بالفيديو (٢) وعدد أعلى من إعلانات الخدمة العامة (٤) وذلك بسبب الاعتراف بأن إعلانات الخدمة العامة يمكن أن تكون ذا تأثير أكبر في معالجة القضايا المعقدة
تغطي مسائل التنمية الوطنية وإعادة البناء		جرى بث وتكرار برامج إذاعية أسبوعية على إذاعة بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك مقاطع تتعلق ببرامج "Dateline Liberia" "Break Coffee" "Dis" "Government Ting" "Palava Hut" "One Voice" "Together Putting Yourself" و "Lift Liberia" التي
تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين مدة كل منهما خمسة أيام لفائدة ٦٠ منظمة غير حكومية بشأن وضع الخطط والسياسات العامة التي تراعي الفوارق بين الجنسين، وكذلك الرصد من خلال عقد اجتماعات شهرية لتنفيذ استراتيجية الحد من الفقر والبرامج الإنمائية للمقاطعات، من منظور جنساني	لا	ورفع ليبريا)، التي نُظمت في جميع المقاطعات الـ ١٥، شملت ٢٤ حفلة موسيقية، و ٣ أنشطة رياضية، و ٧ عروض فيديو، فضلا عن حلقة عمل تدريبية لصحفي محلي بناء على طلب من الحكومة عُقدت حلقة عمل ليوم واحد بشأن المسائل الجنسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، شاركت فيها ١٩ منظمة غير حكومية عُقدت في الفترة من ٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠ حلقة عمل بشأن التخطيط ووضع السياسات للمنظمات غير الحكومية شاركت فيها ٢٢ منظمة غير حكومية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		طراً تغيير في الاستراتيجية لتوفير تدريب مكثف وأشمل لعدد أقل من المنظمات غير الحكومية
تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لفائدة ٥٠ عضواً من المنتدى الوطني المعني بالقضايا الجنسانية ومستشاري الشؤون الجنسانية في الوزارات المسؤولة، ومنتدى لمدة يوم واحد (٣٠) مشارك الفائدة المفوضين في لجنة إصلاح الحكومة واللجنة الانتخابية الوطنية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ السياسة الوطنية بشأن القضايا الجنسانية وخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ورصدهما وتقييمهما وتقديم تقارير عنهما	٨	عُقدت جلسة تشاورية ليوم واحد مع الجهات المعنية الرئيسية من أجل بناء توافق في الآراء، وشاركت فيها ٣٠٠ جهة معنية من مختلف القطاعات
	١	عُقدت حلقة عمل مدتها ٣ أيام بشأن التصديق على الصعيد الوطني على السياسة الجنسانية الوطنية، وشارك فيها ٢٠٠ ممثل من ١٥ مقاطعة
		شاركت نساء ريفيات من ١٥ مقاطعة في المؤتمر الوطني للمرأة الريفية، حيث عُممت السياسة الوطنية بشأن القضايا الجنسانية وخطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
		أنشأت الحكومة لجنة توجيهية للإشراف على تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعين كل شهر مع وكالة حماية البيئة الليبرية وهيئة التنمية الحرجية بشأن حفظ وحماية البيئة والموارد الطبيعية، فضلاً عن رصد وتفتيش الأنشطة غير القانونية التي تجري في مناطق محمية هي جزء من شبكة المناطق المحمية الليبرية	نعم	عُقدت اجتماعات شهرية مع وكالة حماية البيئة في ليبريا، واجتماعات أسبوعية مع هيئة تنمية الغابات
	١١	دعمت البعثة الحملة التي نفذتها وكالة حماية البيئة لتوعية الجمهور إلى أهمية الحفاظ على البيئة وتنظيم الاحتفالات باليوم العالمي للبيئة
تقديم المشورة للحكومة بشأن تنفيذ الإصلاحات في سوق المطاط من خلال عقد اجتماعات شهرية في إطار فرقة العمل المعنية بمزارع المطاط والمشاركة بين حكومة ليبريا والأمم المتحدة	١	عُقد ١١ اجتماعاً مع وزارة الزراعة ووزير الداخلية نُظمت بعثة مشتركة إلى مزرعة سينو للمطاط
		قدمت البعثة المشورة للحكومة بشأن ما تبقى من تحديات في مجال إعادة الإدماج، وتشمل عناصر من المقاتلين السابقين ومسائل تتعلق بالأمن، فضلاً عن توطيد سلطة الدولة في مزارع المطاط، وإصلاح سوق المطاط

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
-----------------	--------------------------------------	---------

وعُقد الاجتماع النهائي لفرقة العمل المعنية بمزارع المطاط في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠ ونوقش فيه اختتام أعمال فرقة العمل وحلها. وأعدَّ تقرير نهائي في سلسلة من الاجتماعات الفنية في وزارة الزراعة، وخلص إلى أن فرقة العمل قد حققت الأهداف الرئيسية بما في ذلك استقرار الوضع، واستعادة سيطرة الدولة في المزارع، وإضفاء الطابع الرسمي على الانتقال إلى الإدارة من جانب القطاع الخاص، والشروع في إصلاح سوق المطاط

الإنجاز المتوقع ٢-٢: تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبيريا

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
زيادة سبل الحصول على الرعاية الصحية الأساسية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٥٥ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٦٢ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٠ في المائة، وهو الهدف الذي حددته الاستراتيجية الليبرية للحد من الفقر لبلوغه بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)	أُجْر. أعلن نائب وزير العمليات أن الرعاية الصحية الأساسية متوفرة لـ ٨٠ في المائة من السكان، وتحقق ذلك من خلال الارتقاء بمجموعة مرافق الخدمات الصحية الأساسية الموجودة للوصول بها إلى المعيار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٠
زيادة سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٣٨ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٤٤ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٤٧ في المائة؛ والهدف الذي حددته الاستراتيجية الليبرية للحد من الفقر لبلوغه بحلول عام ٢٠١١ هو ٥٠ في المائة)	استنادا إلى بيانات وزارة الأشغال العامة، فإن مياه الشرب المأمونة متوفرة لـ ٤٠ في المائة من السكان في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويُعزى انخفاض النسبة عن النسبة المتوقعة إلى نقص الموارد المتاحة للحكومة (انخفاض الأداء الاقتصادي والتدفقات الداخلة في الميزانية الوطنية)
الزيادة في العدد الكلي للموظفين المدربين التابعين للجنة الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الليبرية المعنية بإعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم، الذين يوفدون لإدارة الطوارئ الإنسانية والاستجابة لها (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٩١؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٥)	لم يُجرِ التدريب بسبب قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الوكالة القائدة) بتغيير الاستراتيجية المتعلقة باللجنة الوطنية للإغاثة في حالات الكوارث، من الاستجابة المباشرة خلال حالات الطوارئ إلى إدارة الكوارث

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
عقد وترؤس اجتماعات إنسانية مشتركة بين الوكالات مرتين في السنة لتعزيز التنسيق بين الأطراف الفاعلة، مثلا بين أعضاء اللجنة الدائمة لليبرية - المشتركة بين الوكالات (التي تشمل البعثة، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والجهات المانحة، وفريق التوجيه الإداري لدى المنظمات الدولية غير الحكومية) لمناقشة مختلف القضايا المتصلة بآليات الإنذار المبكر للتأهب للطوارئ من حيث صلتها بالأوضاع الإنسانية في ليبريا، بما في ذلك سبل الاستجابة المتعلقة بقطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والأمن الغذائي والتغذية، ضمن مجالات أخرى	نعم عُقد اجتماعان للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (التي باتت تسمى الفريق القطري للعمل الإنساني) في ٤ شباط/فبراير و ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠
إعداد وتحديث الخطط الوطنية للطوارئ الإنسانية، حسب الحاجة، بالتعاون مع السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	نعم قدمت البعثة دعما تقنيا وإداريا للحكومة من أجل وضع خطة العمل الوطنية، واستعراض تقييم الاحتياجات فيما يخص إدارة الكوارث، الذي أُقِرَّ في شباط/فبراير ٢٠١٠
عقد وترؤس اجتماعات شهرية للجنة العمل الإنساني بشأن قضايا تشمل كافة القطاعات الإنسانية، لضمان إدماج المنظورات الإنسانية، على نحو كاف، في الخطط والاستراتيجيات المشتركة للأمم المتحدة	٢٤ استُكمِلت في حزيران/يونيه ٢٠١٠ خطط الطوارئ لتدفق اللاجئين من كوت ديفوار وغينيا عقدت البعثة الاجتماعات وترأستها شملت الاجتماعات جزءا أمنيا إضافيا شهريا يتعلق بإحاطة لجنة العمل الإنساني، بالإضافة إلى الجلسة العامة الشهرية العادية، التي شملت أيضا إحاطة أمنية
تخطيط وتنفيذ برنامجين تدريبيين عن القضايا الإنسانية، بما في ذلك التنسيق والتخطيط لمواجهة الطوارئ، لفائدة ١٥ مشاركا لكل برنامج تدريبي من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة	١ عُقدت حلقة عمل بحضور ٩ مشاركين أُجِلت حلقة العمل الثانية بناء على طلب وزارة الداخلية، بسبب إعادة تشكيل الاستراتيجية الخاصة بالعمليات التشريعية والدعوة وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت في سيراليون حلقة عمل بشأن التخطيط للطوارئ والتأهب لحالات الطوارئ في غينيا والمنطقة دون الإقليمية بدعم من برنامج الأغذية العالمي وبمشاركة ٩ ممثلين عن حكومة ليبريا والمنظمات غير الحكومية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية عامة لدعم تحسين الأوضاع الإنسانية في ليبيريا، بما في ذلك عن طريق إصدار أربعة أعداد من مجلة UNMIL Focus، ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية منتظمة، و ٣ تقارير يومية من إذاعة البعثة، و ١٣ نشرة إخبارية يومية، إلى جانب ستة برامج أسبوعية منفصلة تعنى بالقضايا الجارية والمناقشة	٤ ٣ ١٣ ٦
<p>تُبعث ونشرت ٤ أعداد من مجلة United Nations Focus (المسماة سابقاً UNMIL Focus)</p> <p>أنتجت ٣ تقارير إذاعية</p> <p>أذيعت ١٣ نشرة أخبار يومية</p> <p>أذيعت ٦ برامج إذاعية أسبوعية (Coffee Break، Dis Government، One Voice، Palava Hut، Dateline Liberia، Ting، Putting Yourself Together)، تسلط الضوء على القضايا ذات الصلة بالأوضاع الإنسانية في ليبيريا</p> <p>عُقدت اجتماعات دورية لإحاطة الصحفيين ونُشرت بيانات صحفية</p>	

الإنتاج المتوقع ٢-٣: التقدم المحرز في تأهيل السكان المتضررين من الحرب وإعادة إدماجهم في المجتمعات المضيفة

مؤشرات الإنتاج المقررة	مؤشرات الإنتاج الفعلية
ازدياد عدد أفراد المجتمعات المحلية المتضررين من الحرب الذين يشاركون في مشاريع توفير فرص العمل كثيفة العمالة (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٢٠٠٨/٢٠٠٩؛ ٢١ ٠٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠٠٨: ٣٠ ٠٠٠؛ ٢٠١٠/٢٠٠٩: ٣٥ ٠٠٠)	مشاركة ما مجموعه ٣ ٣٤٠ من أفراد المجتمعات المحلية المتضررين من الحرب في مشاريع كثيفة العمالة لإصلاح الطرق، من خلال المشاريع الهندسية الخاصة التي تضطلع بها البعثة دعماً للمهندسين العسكريين في إصلاح طرق الإمداد الرئيسية والطرق الثانوية. ولقد قدر عدد الوظائف بـ ٣٥ ٠٠٠ وظيفة استناداً إلى الاتفاق المشترك الدائم بين البعثة وشركائها وهم البنك الدولي ووزارة الأشغال العامة، وبرنامج الأغذية العالمي
	وكان قرار وزارة الأشغال العامة والبنك الدولي بتقييد استخدام التقنيات كثيفة العمالة في إعادة تأهيل الطرق الرئيسية قد أنهى بشكل أساسي المشاريع المشتركة لإعادة تأهيل الطرق التي كانت ستوجد القدر الأكبر من الوظائف يشارك ٣٥ ٠٠٠ من المستفيدين. وعلاوة على ذلك، قلص برنامج الأغذية العالمي من حجم الدعم الغذائي لسبل العيش وحوّل تركيز البرنامج القطري لليبيريا كي يدعم إنعاش القطاع الزراعي، مما أدى لتقليل عنصر العمل مقابل الغذاء الذي كان سيوجد وظائف لبعض المستفيدين الـ ٣٥ ٠٠٠

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

وكان انخفاض عدد المشاركين مترتباً على قرار شركاء البعثة، وهم الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمي، بإعادة توجيه أهدافهم الاستراتيجية والحد من استخدام التقنيات كثيفة العمالة في إعادة تأهيل الطرق

وأشار شركاء البعثة إلى أن أثر التقنيات كثيفة العمالة لإعادة تأهيل الطرق في ليبيريا ليس مستداماً نظراً لطول فترة الأحوال الجوية السيئة. لذا قام البنك الدولي ببناء على نصيحة من وزارة الأشغال العامة بإعادة توجيه الدعم نحو إشراك المقاولين من القطاع الخاص. وركز برنامج الأغذية العالمي أيضاً برنامجه القطري الجديد على إنعاش القطاع الزراعي

أنجز. شارك ما يزيد عن ١٤٠٠ شاب متضرر من الحرب في البرامج المجتمعية لإعادة الإنعاش بما في ذلك ٨٩٦ سائق دراجات نارية بالأجرة كان معظمهم من المحاربين السابقين الذين تم تدريبهم في إطار مشروع صندوق بناء السلام الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجمعية الشبان المسيحية، ووزارة النقل، والشرطة الوطنية الليبيرية بدعم من البعثة، وكذلك ٥٧٧ شاباً متضرراً من الحرب من مزارع المطاط في سينيوي الذين تلقوا تدريباً زراعياً في مركز التدريب على الإجراءات المتعلقة بالألغام المنشأ بدعم من البعثة لاستيعاب الشباب ذوي الحالات عالية الخطورة في المزرعة

الزيادة في عدد الشبان المتضررين من الحرب الذين يشتركون في برامج الإنعاش المجتمعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: صفر؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٥٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٠٠) (١)

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

واصلت البعثة رصد وتقييم الحالات في المناطق الساخنة التي بها تجمعات من المحاربين السابقين والشباب المعرضين للخطر الذين يمكن أن يشكّلوا تهديداً للسلام والأمن أو تهديداً للقانون والنظام. لذا فقد أعدت البعثة تقييماً للمناطق الساخنة وتبادلت المعلومات مع السلطات المحلية والوطنية، وأجرت ما يزيد عن ١١ زيارة ميدانية إلى مناطق استراتيجية. وعقدت ما مجموعه ٢٣ اجتماعاً مع وزارة النقل والشرطة الوطنية (١٢ اجتماعاً) من أجل تعزيز تنظيم قطاع الدراجات النارية الأجرة، وذلك نظراً لأن معظم سائقي الدراجات النارية

نعم

رصد ما تبقى من مجموعات المحاربين السابقين التي تشكل تهديداً لعملية توطيد السلام، بإجراء تقييمات فصلية وزيارات ميدانية وعقد اجتماعات كل شهرين وتبادل المعلومات مع السلطات المحلية، ومن خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين مع السلطات الحكومية في مجال الرصد ووضع السياسات وتعبئة الموارد للتصدي لهذه التحديات المتبقية في مجال إعادة الإدماج

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
<p>بالأجرة هم من المحاربين السابقين، ومع وزارة الزراعة (١١ اجتماعاً)، ومع أفرقتها الإدارية المؤقتة، ومع وزير الشؤون الداخلية، وأرسلت بعثة واحدة مشتركة لإسداء المشورة بشأن إعادة الإدماج، ومسائل أمنية متعلقة بذلك، وتوطيد سلطة الدولة في مزارع المطاط وبشأن إصلاح سوق المطاط</p>	
<p>وعقدت مشاورات بين البعثة وحكومة ليبيريا والنظر من المنظمات غير الحكومية بشأن المنطقة الساخنة لإعادة الإدماج في متزه سابو الوطني. وشاركت البعثة أيضاً في مؤتمر استغرق ثلاثة أيام بشأن طرد الشاغلين غير القانونيين</p>	
<p>وفي نشاط استهدف دعم إقامة آليات وطنية للرقابة على الأسلحة الصغيرة، شاركت البعثة في مؤتمر استغرق ثلاثة أيام عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للجنة الأسلحة الصغيرة بالمنطقة الإقليمية، وأعدت استعراضاً شاملاً للسياسات</p>	
<p>وحشدت البعثة موارد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشروعين معنيين بسبل العيش يستهدفان الشباب والجماعات الضعيفة في المناطق الساخنة حول مزارع المطاط في غوثري، التي كان يسيطر عليها قبل ذلك المحاربون السابقون (مشاريع الدراجات النارية للأجرة وتدريب المهارات في مركز بنما الزراعي في سينوي)</p>	
<p>اختتمت المرحلة النهائية من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ولم تنجز لجنة الأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج التقرير النهائي بشأن البرنامج عموماً، فيما جرت مناقشة إعداد تقرير للتقييم تشترك فيه البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>	<p>لا تقديم المشورة من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين وزيارات رصد شهرية مشتركة لدعم السلطات الحكومية في إنحاز الأنشطة المتعلقة بالمرحلة النهائية من برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، وإصدار تقرير تقييم مشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تقديم المشورة للحكومة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وحدة العمالة الوطنية ووزارة العمل والقطاع الخاص، وعقد اجتماعات كل أسبوعين مع وزارة الأشغال العامة بشأن إيجاد فرص عمل على الأجل القصير من خلال إصلاح أعمال البنية التحتية التي تتطلب كثافة في الأيدي العاملة، كجزء من الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والبرنامج الليبري لتشغيل الشباب وتمكينهم، وبرنامج صيانة الطرق الذي يستغرق سنتين ويتطلب كثافة في الأيدي العاملة	نعم	قدمت البعثة المشورة لوزارات العمل والتخطيط عن طريق خمسة اجتماعات بشأن إقامة برنامج وطني لإيجاد فرص العمل بعنوان "المبادرة الليبرية للوظائف والفرص"، وبشأن تنفيذ سياسة العمالة الوطنية ومشروع قانون العمل اللائق
		شاركت البعثة في أربعة اجتماعات تشاورية مع منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ووزارة الزراعة، تركزت على توسيع نطاق برامج التوظيف قصيرة الأجل كثيفة العمالة، بسبل من بينها برنامج الأمم المتحدة المشترك لتوظيف الشباب وتمكينهم
		وقدمت البعثة المشورة إلى الحكومة وشركائها (فريق الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والجهات الفاعلة من القطاع الخاص) بشأن تعزيز وإيجاد فرص العمل، بسبل من بينها إعداد عدة وثائق لأفضل ممارسات البعثة بشأن إيجاد فرص العمل في حالات الطوارئ من خلال البرامج كثيفة العمالة في مجال الزراعة وإعادة تأهيل البنية الأساسية.
		وبالإضافة إلى ذلك، ظلت البعثة على اتصال، من خلال عقد اجتماعات ومشاورات غير رسمية، مع وزارة الأشغال العامة بشأن تبسيط التدخلات المتعلقة بالتوظيف في حالات الطوارئ في برنامج صيانة الطرق كثيف العمالة الذي يستغرق عامين بتمويل من البنك الدولي. وقررت الحكومة الحد من الجانب كثيف العمالة لبرنامج صيانة الطرق المقرر
القيام بزيارة رصد مشتركة مع العنصر العسكري (مركز التحليل المشترك للبعثة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمعالجة قضايا إعادة الإدماج عبر الحدود	نعم	أجريت زيارة مشتركة للرصد من جانب بعثة الأمم المتحدة، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حزيران/يونيه ٢٠١٠ تم فيها تقييم حالة اللاجئين الليبريين والمقاتلين السابقين، مما يشمل المرتبطين بعناصر الميليشيا في غرب كوت ديفوار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تخطيط وتنفيذ حملة إعلامية عامة على صعيد البلاد، تشمل إصدار ٦ نشرات إخبارية يومية، وبت ٣ حلقات أسبوعية من برنامج "ديستلاين ليبيريا" Dateline Liberia و ٥ حلقات أسبوعية من برنامج "كوفي بريك" Coffee Break، ومؤتمرات صحفية ونشرات صحفية، وإصدار أعداد فصلية من مجلة UNMIL Focus، ونشر قصص نجاح مشاريع إعادة الإدماج والتأهيل التي تضطلع بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في موقع البعثة على شبكة الإنترنت	٥	حلقات أسبوعية من برنامج "كوفي بريك" Coffee Break الإذاعي
	٣	حلقات أسبوعية من برنامج "ليبريا ديتلاين" Liberia Dateline الإذاعي
	١٣	نشرات أخبار يومية
	٤	يتم ترجمة النشرات الإخبارية الإذاعية اليومية للبعثة إلى لغات محلية لبتها يوميا طبع أعداد من مجلة United Nations Focus (سابقا UNMIL Focus) ونشرها عقد مؤتمرات صحفية ونشر بيانات صحفية

العنصر ٣: سيادة القانون

٣١ - كما يرد بالتفصيل في أطر العمل أدناه، واصل عنصر سيادة القانون، التابع للبعثة، جهوده لتعزيز قدرات مؤسسات وآليات سيادة القانون، وتحسين إقامة العدل والوصول إلى العدالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشهدت الفترة أيضا زيادة الزخم في المشاورات على صعيد البلد بأسره بشأن تحسين نظم القضاء العرفي، وخلصت إلى عقد مؤتمر وطني بشأن تعزيز الوصول إلى العدالة.

٣٢ - وركزت البعثة أيضا، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة الثنائية وغيرها من الشركاء، على دعم تنفيذ الخطط الاستراتيجية لوزارة العدل والسلطة القضائية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت توفير الدعم التقني للمعهد القضائي، وذراع النيابة العامة لوزارة العدل، ووحدة العنف الجنسي والجنساني، ومكتب الإصلاحات والتأهيل، وكذلك توفير التدريب في مجالات رئيسية من قطاع العدالة.

٣٣ - وزادت البعثة من الدعم الذي تقدمه في ما يخص تطوير سبل فعالة لرصد حقوق الإنسان من جانب المجتمع المدني الوطني وتعزيز قدرته في مجال الدعوة، ولكن تأخر إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان. وأدى الدعم المقدم إلى الشركاء الوطنيين والعمليات التي تجرى بقيادة وطنية إلى كفاءة تحقيق تقدم لجمع البيانات في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء وتشغيل اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وصياغة تقارير

الاستعراض الدوري الشامل، والتطوير المستمر للقدرات الوطنية وقدرة الأمم المتحدة على تنفيذ النهج القائم على حقوق الإنسان. وأحرز تقدم أيضا في تطوير ورصد معايير وشروط الرعاية البديلة للأطفال، بقيادة وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.

٣٤ - وتضمن هذا المكون أنشطة قسم حقوق الإنسان والحماية، وشعبة دعم النظام القانوني والقضائي، والوحدة الاستشارية للإصلاحات، فضلا عن الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية، ومكتب الإعلام.

الإنجاز المتوقع ٣-١: إحراز تقدم صوب حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمصالحة الوطنية في ليبيا

مؤشرات الإنجاز الفعلية

مؤشرات الإنجاز المقررة

كان التأخر في إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ناجما عن رفض الهيئة التشريعية في شباط/فبراير ٢٠١٠ للأشخاص المرشحين لتشكيل اللجنة. وترتب على ذلك تأخر تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة نظرا لأن إحدى مهام اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان هي متابعة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة الواردة في تقريرها النهائي الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

قيام اللجنة الوطنية المستقلة بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني برصد وتعزيز تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها النهائي إلى الحكومة

لم توضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في صيغتها النهائية. وأنشئت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ولكنها ركزت خلال هذه الفترة على المشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن تقرير الاستعراض الدوري الشامل وبشأن العمليات الشاملة لجمع البيانات المتعلقة بحقوق الإنسان كي تستند خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان إلى بيانات دقيقة، وتتضمن توصيات صادرة عن مجلس حقوق الإنسان بشأن الاستعراض الدولي الشامل، في أعقاب جلسة الاستماع المقرر عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

قيام الحكومة بالتعاون مع المجتمع المدني بوضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في صيغتها النهائية وبتنفيذها

أنجز. أدمج التدريب في مجال حقوق الإنسان في التدريب المعتاد للشرطة الوطنية الليبية في أكاديمية الشرطة، وأجره مدربون مؤهلون في مجال حقوق الإنسان تابعون للشرطة الوطنية الليبية لفائدة ٢٥٠ مجندا جديدا. وأجريت أيضا حلقتي عمل لمدة يومين لمتابعة تدريب المدربين لفائدة ٢٣ مدربا في مجال حقوق الإنسان

قيام ما مجموعه ٣٥ مدربا في مجال حقوق الإنسان في الشرطة الوطنية الليبية و ٢٥ مدربا في مجال حقوق الإنسان في القوات المسلحة الليبية بتنظيم ٢٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة أفراد الشرطة الوطنية الليبية و ١٠ دورات تدريبية لفائدة أفراد القوات المسلحة الليبية بشأن معايير حقوق الإنسان

مؤشرات الإنجاز المقررة

مؤشرات الإنجاز الفعلية

المنطقة ذات الصلة

وعقدت حلقة تدريبية استغرقت ٥ أيام لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان لـ ١٨ فردا من أفراد من القوات المسلحة الليبرية. وتم تقديم الدعم التقني والرصد لبرنامج تدريبي لاحق استغرق ٣ أيام في مجال حقوق الإنسان لـ ٥٠ فردا من أفراد القوات المسلحة الليبرية أجراه مدربون مؤهلون في مجال حقوق الإنسان تابعون للقوات المسلحة الليبرية

أُنجز. أصدرت منظمات المجتمع المدني تسعة تقارير مشفوعة بتوصيات بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا (التقرير السنوي للجنة العدل والسلام لعام ٢٠٠٩، وتقرير المركز الدولي للعدالة الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠١٠، وأيار/مايو ٢٠١٠؛ وقامت كل من منظمة العفو الدولية، ومنظمة مناصري حقوق الإنسان، والمبادرة العالمية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، ومعهد حقوق الإنسان والأعمال التجارية، وائتلاف المدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا، وائتلاف العالمي مناهضة عقوبة الإعدام، بتقديم تقارير عامة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وفقا لعملية الإبلاغ التي يضطلع بها أصحاب المصلحة في إطار الاستعراض الدوري الشامل

أُنجز. نظمت حلقة عمل لتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية في حزيران/يونيه ٢٠١٠

قيام منظمات المجتمع المدني برصد وإصدار التقارير المقدمة إلى الجمهور عامة والمشفوعة بتوصيات عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا

تقديم ما مجموعه عشرون منظمة من المنظمات غير الحكومية النسائية التي تعمل في مجال حماية حقوق المرأة والفتاة وتعزيزها، تقاريرها إلى شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

لا لم يتم إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ورفضت الهيئة التشريعية في شباط/فبراير ٢٠١٠ الأشخاص الذين رشحتهم الرئاسة كسي يكونوا مفوضين باللجنة. وتم تشكيل لجنة وطنية جديدة في آذار/

إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال التوجيه، وتنظيم أربع دورات تدريبية في مجال تنمية القدرات وعقد اجتماعات شهرية منتظمة مع أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وموظفيها بشأن تنفيذ ولاية اللجنة

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إسداء المشورة والرصد والإبلاغ من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بشأن تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها النهائي	لا	مارس ٢٠١٠ لفرز المرشحين المحدد ولكن لم تقدم قائمة مختصرة جديدة إلى الرئيس أدى تأخر إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان إلى تأخير تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة الواردة في تقريرها الختامي الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال اجتماعات شهرية مع وزارات الحكومة وفتات المجتمع المدني المعنية بشأن وضع خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في صيغتها النهائية وتنفيذها	نعم	قدمت المساعدة التقنية والمشورة إلى اللجنة التوجيهية المعنية بخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان من خلال اجتماعات شهرية مع اللجان الفرعية التي تعمل في جمع البيانات في مجال حقوق الإنسان من خلال الاستبيان الوطني الأساسي لمؤشرات الرفاه. ووضعت اللجنة التوجيهية أولويات لإعداد الاستعراض الدوري الشامل لليبريا، وعقدت مشاورات مع أصحاب المصلحة الإقليميين خلال شهري أيار/مايو، وحزيران/يونيه ٢٠١٠ بدعم من البعثة. وقدمت منظمات المجتمع المدني تقريرا موازيا للاستعراض الدوري الشامل في نيسان/أبريل ٢٠١٠
تنظيم ٣٠ دورة تدريبية (دورتان في كل مقاطعة) وعقد اجتماعات فصلية مع فئات المجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان، مما فيها ولاية اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	٣٠	عقدت دورات تدريبية واجتماعات على مستوى المقاطعات. ولم تدرج ولاية اللجنة المستقلة في الدورات التدريبية نظرا لعدم إنشاء اللجنة. وقد تخطى موظفو حقوق الإنسان الميدانيون، الذين تم نشرهم خلال هذه الفترة في ١٤ مقاطعة من المقاطعات الـ ١٥، هدف عقد اجتماعات فصلية مع منظمات المجتمع المدني، وعقد اجتماع واحد في المتوسط مع منظمات المجتمع المدني في المقاطعات الـ ١٤ كل أسبوع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
بناء وتعزيز قدرة شبكة للرصد والحماية، بالتعاون مع فئات المجتمع المدني وذلك بغرض إرساء أنشطة أكثر استدامة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني	٢٨	جرى تدريب ممثلي منظمات المجتمع المدني بالمقاطعات
تنظيم وبث برامج إذاعية شهرية لتوعية الجمهور في كافة المقاطعات الخمس عشرة بشأن ولاية ومهام اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	لا	لم تنشأ اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان
إسداء المشورة التقنية من خلال رصد ٣٠ دورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة ٣٠ من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية والقوات المسلحة الليبرية (٢٠ من ضباط الشرطة و ١٠ من الضباط العسكريين) من جانب مدربين في مجال حقوق الإنسان	نعم	عقدت حلقتا عمل استغرقت كلاهما يومين لرصد وتعزيز المهارات والمعارف لدى ٢٣ مدرباً مؤهلاً في مجال حقوق الإنسان تابعاً للشرطة الوطنية الليبرية بشأن تقديم التدريب في مجال حقوق الإنسان في مراكز الشرطة وأكاديمية الشرطة
إسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل ومكتب رئيس القضاة بشأن تعزيز التقيد بتنفيذ سيادة القانون وتطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن معالجة قضايا من قبيل	لا	عقدت حلقة عمل لتدريب المدربين بشأن حقوق الإنسان استغرقت ٥ أيام لـ ١٨ من أفراد القوات المسلحة الليبرية
		قدم الدعم التقني والرصد لبرنامج تدريبي استغرق ٣ أيام للتدريب في مجال حقوق الإنسان لـ ٥٠ فرداً من أفراد القوات المسلحة الليبرية أجراه مدربون مؤهلون في مجال حقوق الإنسان تابعون للقوات المسلحة الليبرية
		أدمج التدريب في مجال حقوق الإنسان كعنصر معتمد في المناهج الدراسية في أكاديمية الشرطة الوطنية الليبرية ليصل إلى ٢٥٠ مجنّداً بالشرطة الوطنية الليبرية مما يعني أنه ليس من الضروري إجراء ٣٠ دورة تدريبية منفصلة
		تمشيا مع نهج واحد للأمم المتحدة، تناولت بعثة الأمم المتحدة قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون بالاشتراك مع السلطة القضائية ووزارة العدل من خلال إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والبرامج المشتركة والدعم التقني

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الممارسات التقليدية الضارة		لركيزة سيادة القانون في مجال التخطيط الاستراتيجي الوطني
نشر تقريرين عامين مشفوعين بتوصيات عن حالة حقوق الإنسان في ليريا وثلاثة تقارير مواضيعية مشفوعة بتوصيات ومتابعة تنفيذها مع حكومة ليريا	٢	تم إعداد ونشر تقريرين عامين بشأن حقوق الإنسان لم يتم إعداد أي تقارير مواضيعية نظرا لتركز الموارد على دعم منظمات المجتمع المدني والحكومة في إعداد تقارير الاستعراض الدوري الشامل
تنظيم برامج تدريب فصلية لفائدة مسؤولي المقاطعات والمناطق في كل مقاطعة على حدة بشأن تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان يتعين ربطه بخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان	٢	عقدت دورتان تدريبيتان وطنيتان للمسؤولين على مستوى المقاطعات والمناطق وعدل توقيت التدريب لاستيعاب الشركاء الوطنيين والتواؤم مع طرح برامج استراتيجية الحد من الفقر
تنظيم برامج تدريبية فصلية لفائدة أعضاء البرلمان بشأن إدماج الصكوك الدولية المصدق عليها في مجال حقوق الإنسان في صلب التشريعات المحلية وتنفيذها	نعم	عقدت مجموعتان تتألف كلاهما من سبع جلسات تستغرق كل جلسة ثلاث ساعات استنادا إلى جدول زمني منقح لفائدة ١٦ من أعضاء الجهات التشريعية بشأن إدماج الصكوك الدولية
تنظيم حلقتي عمل مدة كل منهما يومان واجتماعات شهرية للمتابعة تتعلق بمسائل قضاء الأحداث، بما فيها إعادة بناء نظام قضاء الأحداث في ليريا، بالتعاون مع وزارة العدل ومكتب رئيس القضاة واليونيسيف، وتتعلق بمعالجة الشواغل المتصلة بملاجئ الأيتام وحالات التبني داخل البلد مع ممثلي فرقة العمل المعنية بملاجئ الأيتام واتحاد ملاجئ الأيتام في ليريا	نعم	قدمت بعثة الأمم المتحدة تدريبا في مجال قضاء الأحداث أدرج منظور حقوق الإنسان في أربع حلقات عمل لفائدة ١٧٤ فردا من أفراد قسم حماية النساء والأطفال بالشرطة الوطنية الليبرية (١٥٠ من الجندين و ٢٤ من المديرين التنفيذيين) وقد تم وضع نهج بقيادة اليونيسيف إزاء مسائل قضاء الطفل وخطة عمل مشتركة لجميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة
تنظيم وعقد اجتماعات لإحاطة الصحفيين، بما في ذلك توزيع نشرات صحفية فيما يتصل بإصدار تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليريا السنوي عن حقوق الإنسان وتقرير الخبر المستقل عن حالة حقوق الإنسان في ليريا	نعم	نظمت إحاطة صحفية وتم توزيع نشرة صحفية للتعريف بإصدار تقرير البعثة بشأن حقوق الإنسان للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩ انتهت ولاية الخبر المستقل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تنظيم ٤ حلقات عمل مدة كل منها يومان لفائدة المقاتلين السابقين والسلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية والشباب من الرجال والنساء لتعزيز قضايا حقوق الإنسان وحقوق المرأة في إطار الجهود المتضافرة لوضع حد للعنف الجنساني وغيره من أشكال العنف	نعم	ساهمت البعثة بتقديم ميسرين ووحدات فنية لثلاث حلقات عمل نظمت في إطار البرنامج المشترك المعني بالعنف الجنسي والجنساني مع الشركاء من الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين. وتقرر ترتيب ثلاث حلقات عمل تستغرق أربعة أيام بدلا من أربع حلقات عمل تستغرق يومين بالاتفاق بين جميع الشركاء من الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين المشاركين في البرنامج المشترك. وأجرت البعثة بالإضافة إلى ذلك على مستوى المقاطعات أنشطة التوعية التي شملت حلقات عمل حول الممارسات التقليدية الضارة والعنف الجنسي والجنساني، والمرأة التقليدية والعنف الجنسي والجنساني، والشباب والجماعات النسائية والعنف الجنسي والجنساني
تنفيذ حملة إعلامية بشأن حقوق الإنسان الأساسية ووقائع جلسات لجنة الحقيقة والمصالحة، والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، وذلك من خلال برنامج إذاعي للبعثة مدة كل منهما ٤٥ دقيقة يجري بثهما أسبوعيا، وإصدار ٩ نشرات إخبارية يومية و ٣ نشرات إخبارية يومية باللغات المحلية، و ٣ برامج أسبوعية باسم ديتلاين لبريا (Dateline Liberia)، و ٥ برامج أسبوعية تذاع في أوقات استراحة القهوة (Coffee Break)، وبث إعلانات خدمة عامة بالراديو والفيديو و ١٤ فريقا من رواة الأخبار التقليديين للحد من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاعتصاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوزيع ٢٠٠ ٠٠٠ نشرة و ٤٠ ٠٠٠ ملصقة و ١٠ ٠٠٠ قميص	٢ ١٣ ٢٠ ١ ٦ ١٤	تم إنتاج البرنامجين الإذاعيين، برنامج "ديتلاين لبريا" (Dateline Liberia)، وبرنامج "كوفي بريك" (Coffee Break) ويجري بث النشرات الإخبارية، بما في ذلك ٤ نشرات باللغات المحلية تم بث نشرات الخدمة العامة تم إنتاج فيلم وثائقي درامي مدته ٦ دقائق عن الاغتصاب تمت كتابة الإعلانات المرئية للخدمة العامة اضطلعت أفرقة من رواة الأخبار التقليديين بالتوعية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ١٤ مقاطعة جرى توزيع النشرات جرى توزيع الملصقات جرى توزيع القمصان
	١١٥ ٠٠٠	
	١٠ ٠٠٠	
	٣ ٠٠٠	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		نشأ انخفاض عدد المواد الإعلامية التي تم توزيعها عن الحاجة لتلبية احتياجات لم تكن متوقعة للتوعية بفيروس H1N1 وامتداد حملة التوعية للتحصين ضد شلل الأطفال بناء على طلب وزارة الصحة واليونيسيف. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إنتاج ١٠٠ ٠٠٠ ملصقة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتخطيط وتنفيذ حملة واحدة للاتصال بالجمهور دعماً لمبادرة الأمم المتحدة للاستجابة الجماعية للاغتصاب، وإنتاج إعلانات خدمة عامة بالراديو والفيديو	نعم	حضرت البعثة اجتماعات شهرية مع فرقة المهام المعنية بالعنف الجنسي والجنساني التابعة لوزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم إعداد ١٥ إعلاناً للخدمة العامة وبثها على إذاعة البعثة. وتأخرت حملة التوعية العامة ريثما تبنت وزارتا الشؤون الجنسانية والتنمية والعدل في المسائل اللوجستية والقيادية

الإيجاز المتوقع ٣-٢: تعزيز النظام القانوني والنظام القضائي ونظام السجون في ليبيا

مؤشرات الإيجاز المقررة	مؤشرات الإيجاز الفعلية
استعراض لجنة إصلاح قوانين الأنظمة الأساسية الرئيسية التي لا تتسجم مع الدستور والمعايير الدولية وتقديم ما يتصل بها من توصيات (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥)	لم يكتمل تشكيل اللجنة إلا في شباط/فبراير ٢٠١٠ ولم تشرع في القيام بعمليات استعراض تشريعية معمقة. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٠، تعمل اللجنة على إعداد خطة عملها التي لم توضع في صيغتها النهائية بعد. كما أن نقص تمويل ميزانية اللجنة حد من قدرتها على الاضطلاع بأنشطتها
ازدياد عدد المقاطعات التي خصص لها محام عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٧؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ١١؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ١٥)	أُنجز ذلك. ويوجد في كل من المقاطعات البالغ عددها ١٥ مقاطعة محامي معين للدفاع المجاني أو مدعي عام للمقاطعة واحد على الأقل. وينصب الاهتمام الآن على تعزيز قدرة المحامين المعيّنين للدفاع المجاني في إطار التدريب في المعهد القضائي
ازدياد عدد القضايا التي تبت فيها المحاكم الدورية (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١٣٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٢٠٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣٠٠)	أُنجز ذلك. وقد فصلت المحاكم الدورية في ٢٩٧ قضية

تنفيذ وزارة العدل خطة إصلاح نظام العقوبات/الخطة الاستراتيجية التي جرت الموافقة عليها

تمست الوزارة المساعدة من الوحدة الاستشارية المقدمة بالسجون بشأن ٨ أولويات فقط من الأولويات الاستراتيجية البالغ عددها ٣٤ أولوية مطلوب تحقيقها خلال السنة الأولى (أب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١٠) من خطة إصلاح نظام العقوبات/الخطة الاستراتيجية. وقد تم تنفيذ هذه الأولويات الثمانية، بما في ذلك تدريب ٥٠ موظفا من موظفي السجون، وبناء سجن جديد في سانكيكلي وإتمام إعداد مشروع قانون لإصلاح السجون وتحليل بشأنها. ولم تُطلب المساعدة من الوحدة الاستشارية المعنية بالسجون بالنسبة للأولويات الـ ٢٦ الإضافية. ولذلك ليس في وسع الوحدة المذكورة تأكيد ما إذا كانت هذه الأولويات قد نُفذت أم لا

تنفيذ حكومة ليبيريا خطة عمل من أجل إصلاح القوانين التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية

لم تضع الحكومة خطة عمل لإصلاح القوانين التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية. إلا أنه استهلت عملية إصلاح القوانين التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية مع إخضاع القوانين لتحليل يركز على ٨ مجالات حيوية. وقد اكتمل التحليل وصدرت تقارير وتم إطلاع المؤسسات الحكومية المختصة عليها

النواتج المنجزة

(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

٢	عُقد اجتماعان مع الهيئة التشريعية بشأن استعراض ٣ مشاريع قوانين (مشروع قانون مكافحة المخدرات ومشروع قانون مخطط القروض الممنوحة للتعليم ومشروع القانون المتعلق بالأنشطة المجتمعية للحفاظ على النظام)	إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية مع لجنة إصلاح القوانين والهيئة التشريعية بشأن الاستعراض التشريعي والبحوث القانونية وصياغة التشريعات وإصلاح القوانين، بما في ذلك استعراض الأنظمة المتعلقة بالأراضي الداخلية
١١	عُقد ١١ اجتماعا بشأن تنشيط مكاتب صياغة التشريعات التابعة للهيئة التشريعية	
	لم يكتمل استعراض الأنظمة المتعلقة بالأراضي الداخلية لأنه لا يمكن إجراء الاستعراض إلا بعد أن تتخذ الحكومة قرارات بشأن خيارات السياسات العامة المتاحة في مجال نظامي العدالة الرسمية وغير الرسمية. وأرجى إنشاء لجنة إصلاح القوانين	

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المنجزة
تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في موقع واحد وإسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة التشريعية بشأن إعداد التشريعات وإجراء البحوث القانونية وصياغة التشريعات	نعم	تتقاسم البعثة مكان عمل في مقر الهيئة التشريعية وتم تقديم الدعم التقني لها. ولم تُعقد اجتماعات شهرية منتظمة ولكن عُقدت اجتماعات مع أعضاء من الهيئة التشريعية بشأن استعراض مشاريع القوانين الثلاثة وإنشاء مكاتب لصياغة التشريعات لكل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الهيئة التشريعية. وتم تقديم الدعم التنظيمي لدورة تدريبية مكثفة على صياغة التشريعات أجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وضمت مشاركين من الهيئة التشريعية ولجنة إصلاح القوانين
تقديم المساعدة التقنية عن طريق الاشتراك في موقع واحد وإسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل بشأن الملاحظات القضائية واستعراض القضايا، بما فيها قضايا الاغتصاب، فضلا عن حفظ السجلات وإدارة القضايا، والتدوين، والمقاضاة، والخدمات الاستشارية القانونية، والعقود والاتفاقات والمهجرة	نعم	تتقاسم البعثة مكان عمل في مقر وزارة العدل وفي مقر الوحدة المعنية بالعنف الجنسي والعنف الجنساني التابعة لوزارة العدل. وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى وزارة العدل بشأن استعراض القضايا في إطار تنفيذ استعراض سجل قضايا المحاكم وبرامج توجيه المقاضاة وقُدِّمت المساعدة والمشورة التقنية لفرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي وعبر المشاركة في ٥ أفرقة عاملة تقنية أنشأتها وزارة العدل لتنفيذ الأولويات التي حددتها الخطة الاستراتيجية للوزارة واستراتيجية الحد من الفقر والتي يمكن إنجازها. ونُظمت للمجندين في الشرطة الوطنية الليبيرية وكبار المسؤولين الإداريين دورة تدريبية بشأن القانون الموضوعي الليبري. وساهمت البعثة أيضا في تدريب العاملين في مجال أمن الحدود في ثلاث مقاطعات حدودية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والعنف الجنساني وذلك في إطار البرنامج المشترك المتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني
تقديم المساعدة التقنية إلى السلطة القضائية عن طريق الاشتراك في موقع واحد وإسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات أسبوعية	نعم	قُدِّمت المشورة التقنية في إطار ٣٢ اجتماعا عقدت للتحضير للمؤتمر القضائي الوطني و ١٠ اجتماعات بشأن الخطة الاستراتيجية المتعلقة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
بالإصلاح القضائي و ٧ اجتماعات مع معهد التدريب القضائي. ونُقل المستشار القضائي للبعثة إلى مقر الهيئة القضائية لتقديم الدعم التقني لها. وأجريت عمليات توظيف وتقييم لمواصفات المحاكم. وأدى الجمود الداخلي الطويل الأمد على مستوى الهيئة القضائية إلى إبطاء تنفيذ الأنشطة الإنمائية	بشأن إدارة المحاكم، وإدارة القضايا، وحفظ السجلات، والأخلاقيات والانضباط، والدعوة، والتدريب، وإصلاح القضاء بما في ذلك إصلاح الإجراءات للتعجيل بسير المحاكمات
قدمت البعثة المساعدة والمشورة التقنية في إطار برنامجين إذاعيين أسبوعيين (بعنوان "Dateline" و "Community Court") حيث تم تسليط الضوء على مسائل متعلقة بسيادة القانون وحقوق المواطنين وواجباتهم. وعقد اجتماعان اثنان مع وزارة العدل	تقديم المساعدة والمشورة التقنية بشأن إمكانية لجوء عامة الناس إلى القضاء، وذلك من خلال بث برامج إذاعية أسبوعية وعقد اجتماعات من حين لآخر مع وزارة العدل والمجتمع المدني
قُدِّمت المشورة إلى وزارة العدل والهيئتين القضائية والتشريعية ولجنة إصلاح الحوكمة عبر عقد ٢٢ اجتماعاً بشأن دعامة الحوكمة وسيادة القانون وأفرقتها العاملة. وقُدِّم الدعم والمشورة التقنية إلى فرقة العمل المعنية بالاحتجاز الاحتياطي التي تقع تحت إشراف وزارة العدل من خلال المشاركة في اللجان التقنية (عقدت ٨ اجتماعات). كما أُسديت المشورة إلى منظمات المجتمع المدني بشأن البرامج التي تتيح اللجوء إلى القضاء وإلى رابطة المحامين الوطنية بشأن نظام الخدمات المجانية التي تقدمها	إسداء مشورة خطية وعن طريق عقد اجتماعات نصف شهرية لدعامة الحوكمة وسيادة القانون (واجتماعات شهرية مع المؤسسات الحكومية والوزارات التي تدرج تحت الدعامة المذكورة)، وعقد اجتماعات شهرية مع لجنة إصلاح الحوكمة، واجتماعات أسبوعية لوزارة العدل والسلطة القضائية، واجتماعات شهرية مع كلية لويس آرثر غرابمز للحقوق ورابطة المحامين الوطنية الليبيرية بشأن تنسيق إصلاحات قطاع العدالة وتطويره، بما في ذلك وضع برامج للمساعدة القضائية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعهد الخدمات الاستشارية في مجال المساعدة القضائية، والمنظمة الدولية لإصلاح نظام العقوبات
شاركت البعثة مشاركة تامة في معهد التدريب القضائي وكانت من بين أعضاء مجلس إدارته ولجنته المعنية بالمنهاج الدراسية. وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى الشرطة الوطنية الليبيرية عن طريق دورات لتدريب المدربين في أكاديمية	تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى معهد التدريب القضائي ووزارة العدل في مجال التدريب وذلك من أجل تصميم وتنفيذ برامج للتدريب لفائدة الموظفين القضائيين، وإجراء حلقات عمل نصف شهرية لبناء قدرات القضاة

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المنجزة
وقضاة الصلح ومفوضي الأمن ومأموري الإجراء وكتاب المحاكم ومحامي الدفاع المجاني والمدعين العامين والمدربين، في أكاديمية تدريب الشرطة الوطنية الليبرية		تدريب الشرطة الوطنية لفائدة ٢٠ موظفا من كبار المديرين و ٤٧ موظفا من الموظفين الإداريين من المرتبة المتوسطة. وانطلق برنامج التدريب الافتتاحي على أساس التفرغ لفائدة قضاة الصلح في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠ وشارك فيه ٦٤ مرشحا. ولم يشارك مفوضو الأمن ومأمورو الإجراء وكتاب المحاكم ومحامو الدفاع المجاني والمدعون العاملون والمدربون في هذا البرنامج. ويجري حاليا إعداد منهج لدورة تدريبية لفائدة كتاب المحاكم
التعاون المستمر مع معهد الولايات المتحدة للسلام ومركز كارتر في مجال الأبحاث المتعلقة بآليات العدالة غير الرسمية، بما في ذلك ممارسات العدالة التقليدية والسبل البديلة لحل المنازعات	نعم	اكتمل هذا البحث ونُشر. وعرضت النتائج التحريبية للبحث من أجل المناقشة في ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٩ ونُشر مشروع التقرير في الشهر نفسه. أما التقرير النهائي، الذي يحمل عنوان "البحث عن العدالة - التجارب الليبرية مع خيارات العدالة المتاحة على المستوى المحلي - والتصورات بشأنها"، فقد نشره معهد الولايات المتحدة للسلام على الموقع الإلكتروني Peace Works (أعمال السلام) في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٩
التعاون مع معهد الولايات المتحدة للسلام ومركز كارتر لإجراء ٣ حلقات عمل استشارية بشأن آليات العدالة غير الرسمية، مما في ذلك العدالة التقليدية والسبل البديلة لحل المنازعات	٣ ١	عُقدت ٣ منتديات استشارية إقليمية نُظّم اجتماع استشاري وزاري أجريت مشاورات وطنية على كامل نطاق البلد بشأن مواءمة النظم القانونية الرسمية وغير الرسمية في ليبيريا
رصد المؤسسات القانونية والقضائية، من خلال زيارات أسبوعية إلى مؤسسات سيادة القانون، وإجراء تحليلات للنظام القضائي، والتعرف على	نعم	عقد فريق الخبراء القانونيين اجتماعات بشأن تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء تتوجت بعقد مؤتمر وطني بشأن تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء في نيسان/أبريل ٢٠١٠
		خضعت جميع المؤسسات القانونية والقضائية لرصد بوتيرة يومية أو أسبوعية أو شهرية وكشف تحليل للنظام العدلي عن المسائل القانونية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
القضايا القانونية والقضائية التي يتعين تقييمها، وإعداد تقارير منتظمة يتعين إطلاع الحكومة عليها بوتيرة يومية أو أسبوعية أو شهرية	والقضائية التي يجب معالجتها، وتم إطلاع الحكومة على تقريرين (تقرير نهاية فترة عمل المحكمة عن فترة عمل المحكمة خلال شباط/فبراير ٢٠١٠ وتقرير عن الممارسات الفاسدة وسوء سلوك قضاة الصلح من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)
تنظيم وتنفيذ برنامج تدريبي تمهيدي لفائدة ٢١٠ من موظفي السجون الجدد، بما في ذلك التدريب على الإسعافات الأولية، والسلامة من الحرائق، والشؤون الجنسانية، وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية	٥٠ تم تعيين وتدريب ٥٠ موظفا جديدا في السجون ١١ منهم إناث يُعزى انخفاض عدد موظفي الإصلاحات الذين تلقوا تدريبا إلى أن التمويل من الميزانية المتاحة لوزارة العدل لم يكن كافيا لدفع مرتبات إضافية لموظفي الإصلاحات
تنظيم وتنفيذ دورة أساسية ودورة متقدمة لتدريب المدربين لفائدة ١٢ من موظفي الإصلاحات بشأن مهارات التدريب والمواضيع المتصلة بالإصلاحات. وتعلق الدورة الأساسية لتدريب المدربين بمهارات التدريب على جملة أمور منها: إتباع نهج منتظم للتدريب، وتقنيات التعلم الإيجابي، ومهارات تخطيط الدروس وعرضها. أما البرنامج المتقدم فيشمل تدريب المدربين على دينامية الجماعة في التدريب، وحل المشاكل، وأساليب التدريب، ومهارات الملاحظة	لا لم تُنفذ الدورتان الأساسية والمتقدمة لتدريب المدربين كما كان مقررا نظرا إلى أن أوليات مكتب الإصلاحات وإعادة التأهيل كانت تركز على دورة تدريب كبار المدربين التي تأخرت مما أدى أيضا إلى تأخير برنامج تدريب المدربين
تنظيم وتنفيذ دورة تدريبية في مجال إدارة الإصلاحات لفائدة ٣٠ من موظفي الإصلاحات	لا أُرجئت الدورة التدريبية في مجال إدارة السجون إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بسبب التغييرات على مستوى كبار المسؤولين في وزارة العدل
تقديم المساعدة للحكومة من خلال إشراك ٢٣ مرشدا في موقع واحد في ١٦ سجنا لتطوير تشغيل المرافق، بغرض تقديم التوجيه للمديرين وتوفير تدريب أثناء العمل للموظفين المتدربين	٢٣ تم إسكان المرشدين/المديرين في ١٢ مرفق تشغيل لإرشاد المديرين وتم توفير تدريب أثناء العمل لموظفي السجون. كما رُصدت مرافق الاحتجاز المؤقتة في بوبولو وفيشتاوان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
رصد ١٦ سجنا من خلال زيارات شهرية بغرض كفالة فصل السجناء، واستعراض أداء الموظفين وأدلة العمل، والتحقق من السجلات والإمدادات الغذائية، والتأكد مما إذا كان تنفيذ مشاريع الترميم قائما في المواعيد المقررة	١٤ تم رصد السجناء والمرافق المؤقتة من خلال ٧٩ زيارة رصد عند إعداد هذا الناتج المقرر، كان من المتوقع أن تنشئ الحكومة سجنا في كل مقاطعة من المقاطعات الخمسة عشرة (١٥) وأن يكون هناك سجنان في إحدى المقاطعات (مارجيب) ليلبلغ مجموع عدد السجناء ١٦ سجنا. إلا أنه في الوقت الحالي، لا يوجد إلا ١١ مرفقا عملياتيا و ٣ مرافق مؤقتة
إسداء المشورة عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة وأحصائي حقوق الإنسان، بشأن إصلاح نظام الإصلاحات	٤٣ عُقد ٤٣ اجتماعا مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (صندوق بناء السلام) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (تجديد السجناء) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (قضاء الأحداث) والوكالة السويدية للتنمية الدولية (العنف الجنسي والعنف الجنساني) ولجنة الصليب الأحمر الدولية (المياه والتطهير)، وكذلك مع النظراء من الحكومة والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية
تقديم الدعم عن طريق إيفاد ثلاثة مرشدين من ذوي الخبرة في مجال الزراعة لتعزيز العنصر الزراعي القائم في السجناء البالغ عددها ١٦ سجنا	٢ تم إيفاد مرشدين اثنين من ذوي الخبرة في مجال الزراعة إلى السجن الإصلاحي الوطني بزوادرو لأن وزارة العدل منحت الأولوية لهذا المرفق لأغراض الأنشطة الزراعية يعزى انخفاض عدد المرشدين إلى التأخير في استقدام خبير زراعي ثالث
تنظيم خمس حلقات عمل مدة كل منها يوم واحد للجان التشريعية الأربعة، والمجموعة التشريعية النسائية، ولجنة إصلاح الحوكمة، واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية بشأن خطة العمل التي ستضعها حكومة ليبريا من أجل إصلاح القوانين التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية	لا لم تضع الحكومة خطة عمل من أجل إصلاح القوانين التي لا تراعي الاعتبارات الجنسانية. ولذلك، لم تُعقد أي حلقات عمل لمناقشة خطة العمل هذه. إلا أنه تم الانتهاء من إعداد تحليل عن القوانين من منظور جنساني وتم إطلاع المؤسسات الحكومية المعنية على تقارير بشأنها. كما تعترم الحكومة إطلاع جهات معنية أخرى على نتائج هذه التقارير

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>تمت الموافقة على ٣٧ مشروعاً يهدف لتعزيز الهياكل الأساسية لسيادة القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تنفيذها في المجالات ذات الأولوية التي تشمل محاكم الصلح ومستودعات الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والتجنيس، والمراكز الحدودية ومرافق الاحتجاز (اكتمل ١٢ مشروعاً ويُتوقع إكمال ٣ مشاريع في حدود ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)، ومن المتوقع أيضاً إكمال ١٣ مشروعاً بحلول ٣١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. أما المشاريع التسعة (٩) المتبقية، فقد انطلقت واكتملت الوثائق المتعلقة بها وأُجريت زيارات أولية إلى المواقع، وذلك بالتنسيق مع النظراء الوطنيين والشركاء المنفذين ويُعزى تأخر المشاريع إلى عملية تحديد مواقع البناء المناسبة وتقديم الوثائق المتعلقة بالأراضي وتحديد الشركاء المنفذين المناسبين الذين لديهم خبرة أكيدة وعدم توفر مواد البناء الرئيسية في المناطق الريفية، ولذلك كان يتعين نقل جميع المواد من منروفيا إلى مواقع المشاريع المعنية</p>	<p>٣٠ مشروعاً من المشاريع السريعة الأثر في مجالات تأهيل مخافر الشرطة ومرافق الإصلاحات ومحاكم الصلح ومكاتب الهجرة ومراكز الحدود لتعزيز الهياكل الأساسية لسيادة القانون</p>
<p>تمت الموافقة على تنفيذ ١٢ مشروعاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعماً لبسط سلطة الدولة (مركز الموارد المجتمعية للنساء والشباب وبناء قدرات النساء وتدريبهن على اكتساب مهارات) وتلبية للاحتياجات العاجلة التي تحددها المجتمعات المحلية في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية (الصحة والتعليم والصرف الصحي). وقد أُنجزت ثلاثة مشاريع ويتوقع إنجازه اثنتين أخريين في حدود ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. أما المشاريع السبعة (٧) المتبقية، فقد انطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بعد إكمال عمليتي التقييم والتقدير المسبقين واكتملت عملية التوثيق وابتدأ شراء المواد اللازمة للمشاريع</p>	<p>١٠ مشاريع سريعة الأثر في مجالات ترميم مباني البلديات ومراكز الموارد المجتمعية لفائدة الجماعات النسائية وجماعات الشباب ومباني خدمات الإطفاء لدعم بسط سلطة الدولة</p>

العنصر ٤ : الدعم

٣٥ - كما هو مفصّل في الأطر الواردة أدناه، تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير توفير الدعم الإداري واللوجستي اللازمين والخدمات الأمنية لقوة متوسط قوامها ٦٩٢ ١٠ من العسكريين وأفراد الشرطة ولموظفي السجون ولموظفين مدنيين يبلغ عددهم ٦٥٣ ١ موظفا وذلك دعماً للمكاتب والأنشطة الموكلة إليها في إطار قطاع الأمن وتوطيد السلام وعناصر سيادة القانون. وتم تقديم الدعم لعنصر قطاع الأمن من أجل إعادة أفراد الوحدة العسكرية إلى أوطانهم في سياق إكمال المرحلة الثالثة من تخفيض العنصر العسكري للبعثة. وأعيد ما مجموعه ٢٠٢٩ من الأفراد العسكريين إلى جانب ثلاث مروحيات هجومية و ٧٢ ناقلة جند مدرعة. وإضافة إلى ذلك، أعيد ١٠٠ فرد من أفراد قوة الحراسة العسكرية العاملين في المحكمة الخاصة لسيراليون إلى أوطانهم في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٣٦ - وأدت إعادة الجنود إلى أوطانهم إلى تحركات لاحقة للجنود الآخرين ملء الفراغ الذي تركته الكتائب التي عادت إلى أوطانها. وتطلّب ذلك تنسيقاً ودعماً لوجستياً كبيراً لتحديث المعسكرات القائمة ونقل أفراد الوحدات والمعدات التي تملكها. وتحمل عنصر الدعم أيضاً مسؤولية نقل بعض موظفي البعثة من المباني/الممتلكات الحكومية. وفي هذا السياق، تم إغلاق ٨ معسكرات كانت تقع على أراض حكومية، ونُقلت وحدة الإشارة من المباني الحكومية عند إعادة المباني إلى الحكومة. وإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم لوحدة الحرس في المحكمة الخاصة لسيراليون عن طريق أشكال الدعم المباشر وخدمات تتطلب الاستعانة بمصادر خارجية.

٣٧ - وقامت البعثة بصيانة وترميم الطرق نسبياً هادفة بذلك في المقام الأول إلى إيصال الدعم اللوجستي إلى القوات لتسليم حصص الإعاشة وغيرها من الإمدادات الضرورية. وقد تضررت معظم الطرق في ليبيريا بسبب الظروف المناخية وكان يتعذر المرور منها خلال موسم الأمطار الذي استمر نحو ٨ أشهر من السنة. ولذلك، تعذر تخفيض العتاد الجوي للبعثة باستثناء المروحيات الهجومية الثلاث التي أعيدت إلى بلدانها الأصلية. وتطرقت البعثة باستمرار إلى القضايا البيئية وفي هذا الصدد أُجري تقييمان خلال السنة إلى جانب القيام بتنظيف بيئي في جميع المعسكرات المغلقة والمرافق التي تم إخلاؤها.

٣٨ - وتمكنت البعثة من الحد من عدد الحوادث الرئيسية للمركبات عبر فرض برامج تدريب على القيادة في جميع أنواع المسالك والقيام بحملات توعية عادية بشأن السلامة على الطرق. وازداد توافر معدات مناولة المواد ولكن تضرر توافر المركبات بسبب نقص قطع الغيار الذي يُعزى إلى التأخير في سلسلة التوريد. وشارك الموظفون الوطنيون في أنواع مختلفة

من التدريبات (التقنية والإدارية، الداخلية والخارجية على حد سواء). وفي الوقت نفسه، ركزت البعثة على مجالات بناء قدرات الموظفين في سياق الانسحاب المقرر. وفي هذا الصدد، خضع ١٥١ موظفا وطنيا لعملية تقييم ومُنحوا شهادات في ٢٠ مجالاً من المهارات المهنية وكذلك ٦٠ موظفاً في الإدارة المهنية. كما اتخذت البعثة مبادرة للبحث في سوق العمل في ليبريا عن موظفين لشغل وظائف في المنظمات العامة والخاصة والدولية، وأطلعت البعثة الموظفين على هذه الإعلانات عبر نظام البريد الإلكتروني الداخلي.

الإنجاز المتوقع ٤-١: توفير الدعم اللوجستي للبعثة بكفاءة وفعالية أكبر

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
التقليل من عدد الحوادث الكبيرة التي تتعرض لها المركبات (الحوادث التي تزيد تكلفة الإصلاح فيها عن ٥٠٠ دولار) (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٦؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٥١؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٥٥)	أنجز. ويعود انخفاض عدد الحوادث الكبيرة التي تعرضت لها المركبات (٦٦ حادثاً) إلى تطبيق تدابير صارمة للسلامة على الطرقات، وإطلاق حملة واسعة النطاق ومستمرة من أجل السلامة على الطرقات، وتنفيذ برنامج تدريب داخلي إلزامي على القيادة في جميع أنواع الطرقات
زيادة نسبة توافر المركبات (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٩٠ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٩٢ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٣ في المائة)	يعود انخفاض نسبة توافر المركبات (٨٥ في المائة) إلى عدم توافر قطع الغيار في السوق المحلية وتأخر سلسلة الإمداد في توفير تلك القطع
زيادة نسبة توافر معدات مناولة المواد (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٧٥ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٧٦ في المائة)	أنجز. وقد استطاعت البعثة تحقيق نسبة قدرها ٨٠ في المائة فيما يتعلق بتوافر معدات مناولة المواد بفضل الاستعانة بمصادر خارجية لتوفير حاوية كبيرة السعة لمناولة المواد، وهو عمل لم تتمكن البعثة من تحقيقه بسبب السعة المحدودة لحاوياتها
الحد من متوسط عدد الأيام التي يستغرقها شطب الأصول (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ١١٥؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٠؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٧٨)	تعود زيادة عدد الأيام التي استغرقها شطب الأصول (٨٦,٣ يوماً) إلى التراكمات في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٠
زيادة النسبة المئوية للمكالمات الواردة إلى مكتب خدمات دائرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تجري تسويتها في غضون ساعة واحدة من تلقي المكالمات (٢٠٠٧/٢٠٠٨: ٦٣ في المائة؛ ٢٠٠٨/٢٠٠٩: ٨٥ في المائة؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٩٠ في المائة)	بلغت نسبة المكالمات الواردة إلى مكتب الخدمات التي جرت تسويتها في غضون ساعة واحدة من تلقيها ٧٣ في المائة بسبب الأعطال التقنية التي شهدتها التطبيقات البرمجية الخاصة بمكتب الخدمات خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
أجريت عمليات تقييم بيئي لأنشطة البعثة لكفالة أن يكون الأثر السليبي الذي تخلفه على البيئة محدودا. وُنُفذت أنشطة متعددة للتخفيف من هذا الأثر، بما في ذلك تنظيف المعسكرات عندما تكون مقللة ومعالجة النفايات السامة الطبية وغيرها من النفايات متى أمكن باستخدام منشآت الحرق المتوافرة في البعثة	تحسين الخدمات تخطيط وتنفيذ ورصد أعمال البناء والتخلص من النفايات على نحو لا يضر بالبيئة، واتخاذ إجراءات تصحيحية، عند الاقتضاء، بما يتسق مع السياسات والمبادئ التوجيهية لإدارة عمليات حفظ السلام
قُدِّم هذا البرنامج التدريبي لجميع الموظفين الذين جددوا رخص القيادة ولجميع الأفراد الجدد. كما بدأ تنفيذ برنامج إلزامي للتدريب على القيادة في جميع أنواع الطرقات	تطبيق نظام للحجز من أجل تقليل وقت تعطل أعمال الصيانة الروتينية للمركبات إلى أدنى حدّ، والحد من تراكم العمل في الورشات دون المساس بصلاحية المركبات للسير
أجريت تقييمات فصلية على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها عُقدت ٣ اجتماعات للمجلس الاستعراضي الإداري بشأن المعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم	تعزيز برنامج التدريب والاختبار في مجال القيادة الآمنة لجميع أنواع المركبات الخفيفة والثقيلة (بما في ذلك معدات مناولة المواد)، لتحسين المهارات على نطاق البعثة، وبالتالي تحسين سلامة وأمن الموظفين والأصول إجراء تقييمات على نطاق البعثة لقدرات المعدات المملوكة للوحدات وأدائها، ضمن إطار مجلس الاستعراض الإداري للمعدات المملوكة للوحدات ومذكرات التفاهم التابع للبعثة، من حيث الأفراد والمعدات الرئيسية والاحتياجات المتصلة بالاكْتفاء الذاتي بغرض تحقيق المستوى الأمثل من استخدام موارد المعدات المملوكة للوحدات أثناء تقليص قوام البعثة، وكفالة امتثال الوحدات لمذكرات التفاهم ورفع توصية إلى مقر الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، بإدخال تغييرات على مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المنجزة
تطبيق نظام لتتبع الحاويات والتعجيل بالإجراءات للتقليل إلى أقصى حد من الوقت الذي يستغرقه نقل الحاويات بين ميناء منروفياء وقاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة	نعم	اعتمد نظام تتبع الحاويات ونفذت الإجراءات المحسنة. وفي هذا السياق، تم تمديد المدة التي يُسمح فيها بالإبقاء على الحاويات في الميناء بجانبنا إلى ٧ أو ١٠ أيام بحد أقصى يبلغ ٣٠ يوما بالنسبة لشحنات البعثة المنقولة في حاويات مستأجرة؛ وأرسلت طلبات الشراء المتعلقة بالشحنات قيد التخليص الجمركي إلى جميع مديري مراكز تحديد التكاليف من أجل تزويدهم بمعلومات مسبقة وذلك لضمان توافر حيز كاف لتفريغ الحاويات؛ وجرى تأمين ما يكفي من القوى العاملة ومعدات المناولة المتحركة للحؤول دون أن تعلق الحاويات التي يتم تخليصها في الميناء في منطقة التخزين العام للحاويات في الميناء؛ وتم تحديد مقاول تجاري لتوفير رافعات شوكية وشاحنات ثقيلة إضافية إذا دعت الحاجة
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون		تم تقليل الوقت الذي يستغرقه نقل الحاويات البحرية بين ميناء منروفياء وقاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة إلى صفر يوم فيما يتعلق بنسبة ٩٩ في المائة من الحاويات
تمركز ما متوسطه ١٢٦ مراقبا عسكريا و ٤٤٢ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكلة و ٤٤٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة وتناوبهم وإعادةهم إلى أوطانهم	١٢٨	تعود زيادة متوسط قوام المراقبين العسكريين إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي إلى ٣,٨ في المائة مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية البالغ ٥ في المائة
يعود انخفاض متوسط قوام الوحدات العسكرية إلى إكمال المرحلة الثالثة من تقليص قوام العنصر العسكري للبعثة، بالإضافة إلى إعادة ١٠٠ من أفراد قوة الحراسة العسكرية في المحكمة الخاصة لسيراليون إلى أوطانهم	٩ ٢٢٨	يعود انخفاض متوسط قوام الوحدات العسكرية إلى إكمال المرحلة الثالثة من تقليص قوام العنصر العسكري للبعثة، بالإضافة إلى إعادة ١٠٠ من أفراد قوة الحراسة العسكرية في المحكمة الخاصة لسيراليون إلى أوطانهم
	٨٣٦	يعود انخفاض متوسط قوام قوة الشرطة المشكلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		إلى بلوغ معدل الشغور ١,١ في المائة، في حين أن الموارد المرصودة في الميزانية حُدِّدت على أساس عدم وجود أي شواغر
	٤٧٢	يعود ارتفاع متوسط قوام شرطة الأمم المتحدة إلى أن تقليص مستوى نشر عناصر الشرطة تم على نحو أبطأ من المتوقع
	٢٨	متوسط قوام موظفي السجون
الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد والتفتيش فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات والاكتمال الذاتي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المشكّلة	نعم	تم شهريا الاضطلاع بأعمال التحقق والرصد والتفتيش فيما يتعلق بـ ٤٢٨ ٤ صنفا من المعدات الرئيسية وقدرات الدعم الذاتي في ٢٢ فئة لوجستية
توفير حصص الإعاشة لمجموع أفراد الوحدات العسكرية وأفراد الشرطة المشكّلة في الميدان (متوسط العدد التقديري، استنادا إلى القوام المأذون به وعوامل تأخير النشر، ما عدا فيما يتعلق بوحدة الشرطة المشكّلة): ٩ ٣٣٩ من أفراد الوحدات العسكرية و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكّلة	نعم	تم توفير حصص الإعاشة لعدد متوسطه ٩ ٢٢٨ من أفراد القوة العسكرية و ٨٣٦ من أفراد الشرطة المشكّلة
تخزين احتياطي حصص الإعاشة الميدانية ومياه الشرب المعبأة بكمية تكفي لمدة ١٤ يوما وتوفيرها لقوة متوسطة قوامها ١٢٦ مراقبا عسكريا، و ٩ ٤٤٢ من أفراد الوحدات العسكرية (بما في ذلك ١٠٣ من ضباط الأركان)، و ٨٤٥ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٤٤٧ من ضباط شرطة الأمم المتحدة، و ٦٨٩ من الموظفين المدنيين (٤٦٤ من الموظفين الدوليين و ٢٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)	نعم	تم تخزين احتياطي حصص الإعاشة الميدانية ومياه الشرب المعبأة بكمية تكفي لمدة ١٤ يوما وتوفيرها لقوة بكمية تكفي ١٣ يوما وتم توفيرها لقوة يبلغ متوسط قوامها ١٢٨ مراقبا عسكريا، و ٩ ٢٢٨ من أفراد القوة العسكرية (بما في ذلك ٨٤ من ضباط الأركان)، و ٨٣٦ من أفراد الشرطة المشكّلة، و ٤٧٢ من عناصر شرطة الأمم المتحدة، و ٦٦٣ من الموظفين المدنيين (٤٤٥ موظفا دوليا و ٢١٨ من متطوعي الأمم المتحدة)
		يعود انخفاض مستوى الاحتياطي المخزّن من مياه الشرب إلى تأخر البائعين في توصيل إمدادات المياه

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
توفير الأمن بما يدعم المحكمة الخاصة في سيراليون بقوام متوسطه ٢٤٥ من أفراد قوة الحراسة العسكرية	نعم	تم توفير الأمن بما يدعم المحكمة الخاصة في سيراليون بقوام متوسطه ٢٥٠ فردا عسكريا من تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠ و ١٥٠ فردا عسكريا من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٠
إدارة شؤون ملاك موظفين مدنيين يتكون من ١ ٦٦٥ موظفا، ويتضمن ما متوسطه ٤٦٤ موظفا دوليا و ٩٧٦ موظفا وطنيا، بما في ذلك ٤٢ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٢٢٥ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة	٤٤٥	متوسط عدد الموظفين الدوليين (بما في ذلك وظيفتان ممولتان من المساعدة المؤقتة العامة) يعود انخفاض معدل نشر الموظفين إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي البالغ ١٨,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المقرر في الميزانية والبالغ ١٥ في المائة
	٩٩٠	متوسط عدد الموظفين الوطنيين (بما في ذلك وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) يعود ارتفاع معدل نشر الموظفين إلى انخفاض معدل الشغور الفعلي البالغ ٤,٦ في المائة مقارنة بالمعدل المقرر في الميزانية والبالغ ٥ في المائة
	٢١٨	متوسط عدد متطوعي الأمم المتحدة يعود انخفاض معدل نشر متطوعي الأمم المتحدة إلى ارتفاع معدل الشغور الفعلي البالغ ٨ في المائة مقارنة بالمعدل المقرر في الميزانية والبالغ ٥ في المائة
تنفيذ مشروع لبناء قدرات الموظفين الوطنيين يشمل تقييم قدرات ٢٠٠ موظف وإجازتهم في ١٠ مجالات المهارات المهنية وإجازة ٩٠ موظفا إداريا في مجال الإدارة المهنية	١٥١	موظفا وطنيا قامت البعثة أو إحدى المؤسسات التعليمية المحلية بتقييم قدراتهم وإجازتهم في ما مجموعه ١٢ مجالاً من مجالات المهارات المهنية. وهناك ١٧ مشاركا لم يكملوا الدورات التدريبية اللازمة لإجازتهم فيما يتعلق بالمهارات المهنية وذلك بسبب تعارض الأولويات ومع زيادة عدد المجالات التي تغطيها الدورات التدريبية، ارتفعت تكلفة المشروع، مما جعله موجها إلى عدد أقل من المشاركين، يُضاف إلى ذلك تقلص المجموعة التي يستهدفها المشروع

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		بسبب قدم البعثة
	٦٠	موظفا دوليا شاركوا في دورة الإدارة المهنية. ويعود انخفاض عدد المشاركين إلى انخفاض عدد مقدمي الطلبات
التخطيط لإجراء تدريب بشأن الصحة والسلامة المهنيين يشارك فيه ٢٠ من الأفراد، وتنفيذ هذا التدريب	١٧٨	فردا تم تدريبهم في مجال الصحة والسلامة المهنيين يعود ارتفاع عدد الأفراد الذين تلقوا تدريبا إلى مبادرة نفذها مركز التدريب المتكامل في إطار استجابة البعثة للتوصية التي قدمتها اللجنة المعنية بالصحة والسلامة المهنيين التابعة للبعثة بأن تقدم هذه الأخيرة تدريبا في مجال الصحة والسلامة المهنيين كجزء من تدريبها القائم على القطاعات (جميع قطاعات البعثة السبعة)
المرافق والهياكل الأساسية		
صيانة وإصلاح ٨٦ موقعا للوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة، و ٦ منشآت لشرطة الأمم المتحدة، و ١٨ من منشآت الموظفين المدنيين، لما مجموعه ١١٠ مواقع للبعثة	٨٦	موقعا للوحدات العسكرية/وحدات الشرطة المشكلة تمت صيانتها وإصلاحها
	١٣	منشأة لشرطة الأمم المتحدة تمت صيانتها وإصلاحها
	١٩	منشأة للموظفين المدنيين تمت صيانتها وإصلاحها
	١١٨	موقعا
		تمت صيانة عدد أكبر من المنشآت خلال جزء من السنة قبل أن تقوم البعثة بإغلاق ٨ معسكرات
إنجاز بناء موقعين لوحدات الشرطة المشكلة، استنادا إلى خطط تقليص قوام البعثة	٢	موقعان وحدات الشرطة المشكلة تم تشكيلهما
تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١١٠ مواقع في ليبريا بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك تصريف مياه المجاري وجمع النفايات والتخلص منها	نعم	تم تزويد جميع مواقع البعثة البالغ عددها ١١٠ مواقع بخدمات الصرف الصحي، بما في ذلك تصريف مياه المجاري وجمع النفايات والتخلص منها والتطهير عن طريق التبخير

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
التعجيل بتسليم البضائع للمستخدم النهائي وتحسين الأمن بالنسبة للمواد من خلال تنفيذ إجراءات معززة فيما يتصل باستلامها وتفتيشها	نعم	تم تطبيق إجراءات فعالة فيما يتصل بالاستلام والتفتيش وكان التسليم يتم في غضون ما متوسطه ١٤ يوما، أي أقل من نصف المدة الموصى بها والبالغة ٣٠ يوما
تشغيل وصيانة ٣٥ محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة تخدم ٣٨ من مواقع البعثة غير المربوطة بشبكة المياه العامة وغير المدعومة بمحطات تنقية المياه المملوكة للوحدات	٤١	محطة لتنقية المياه مملوكة للأمم المتحدة تم تشغيلها وتنقيتها (أعلن عرضاً أن عدد المحطات المقرر بلغ ٣٥)
موقعاً	٣٢	موقعاً
حفر بئرين لتزويد القوات بالمياه	٢	يعود انخفاض عدد المواقع إلى إغلاق بعض المعسكرات بعد إعادة الجنود إلى أوطانهم وإعادة تنظيم المعسكرات الموجودة أو نقلها بئران تم حفرهما
تشغيل وإصلاح وصيانة ٥٥٠ مولدا مملوكا للأمم المتحدة، وهي المولدات التي توجد في المخزون أو التي توجد قيد الاستخدام في كافة مواقع البعثة غير المربوطة بالشبكة الكهربائية العامة وغير مدعومة بمولدات مملوكة للوحدات في ليبيريا	٧٥٣	مولدا مملوكا للأمم المتحدة تم تشغيلها وإصلاحها وصيانتها (٣٦٠ مستخدمة و ٣٩٣ مخزنة)
إمداد ما متوسطه ٤٣٠ مولدا مملوكا للأمم المتحدة و ٣٤٩ مولدا مملوكا للوحدات بحوالي ١٤,٦٣ مليون لتر من الوقود والزيوت و مواد التشحيم	١٣,١	يعود ارتفاع عدد المولدات إلى كون مولدات قيد الشطب والتصرف فيها قد أدرجت ضمن مخزون المولدات
صيانة وتحديد حوالي ٦٦٠ كيلومترا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية)	١ ٢٥٨	مليون لتر من وقود الديزل والزيوت و مواد التشحيم أمداً بها ٤٦٠ مولدا مملوكا للأمم المتحدة و ٣٤٣ مولدا مملوكا للوحدات
تعزيز زيادة أعمال صيانة الطرق وتجديدها إلى ارتفاع معدل تدهور الطرق بسبب فصل الأمطار وحاجة البعثة إلى فتح طرق إمداد		يعود انخفاض كمية الوقود المستهلك إلى انخفاض عدد المولدات التي تم تشغيلها وتحسن تدابير التحكم (تطبيق الفحص العشوائي وتقييم الكمية الفعلية المستهلكة من وقود المولدات)
		كيلومترا من الطرق (طرق الإمداد الرئيسية والثانوية) تمت صيانتها وتجديدها بالإضافة إلى ٥ مدرجات للطائرات

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا)	ملاحظات	النواتج المنجزة
جديدة للمعسكرات التي نُقلت بعد إعادة الجنود إلى أوطانهم	نعم		صيانة ٧ مطارات و ٨ مرافق للمحطات الطرفية و ٣٥ موقعا لهبوط المروحيات
أنجز تقييم الأثر البيئي (أنجز التقرير الأولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتقرير منتصف المدة في نيسان/أبريل ٢٠١٠)	نعم		إعداد تقرير عن تقييم الأثر البيئي يتناول الآثار الناجمة عن أنشطة البعثة وما يترتب على ذلك من إجراءات علاجية، بالتشاور مع حكومة ليبيريا
تم توفير الإمدادات والخدمات لما متوسطه ٤٧٢ من عناصر شرطة الأمم المتحدة، و ٢٨ من مراقبي العسكريين، و ٨٤ من ضباط الأركان، و ١ ٦٥٣ من الموظفين المدنيين (ما متوسطه ٤٤٥ موظفا دوليا، و ٩٩٠ موظفا وطنيا، بمن فيهم ٤٧ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٣ موظفين مُولت وظائفهم من المساعدة المؤقتة العامة بالإضافة إلى ٢١٨ من متطوعي الأمم المتحدة)	نعم		توفير الإمدادات والخدمات الأساسية لـ ٤٤٧ من عناصر شرطة الأمم المتحدة، و ١٢٦ من المراقبين العسكريين، و ١٠٣ من ضباط الأركان، و ١ ٦٩٥ من الموظفين المدنيين (ما متوسطه ٣٠ من موظفي السجون، و ٤٦٤ موظفا دوليا، و ٩٧٦ موظفا وطنيا، بمن فيهم ٤٢ موظفا وطنيا من الفئة الفنية و ٢٢٥ من متطوعي الأمم المتحدة)
تم توفير الخدمات الأساسية (خدمات المطاعم، وجمع النفايات، والصيانة، والتخليص الجمركي، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات، من بين خدمات أخرى)، والخدمات العامة والإمدادات دعما لقوام متوسطه ٢٤٥ من أفراد قوة الحراسة المنغولية في المحكمة الخاصة لسيراليون	نعم		توفير الخدمات الأساسية (خدمات المطاعم، وجمع النفايات، والصيانة، والتخليص الجمركي، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات، من بين خدمات أخرى)، والخدمات العامة والإمدادات دعما لقوام متوسطه ٢٤٥ من أفراد قوة الحراسة المنغولية في المحكمة الخاصة لسيراليون
مركبة مملوكة للأمم المتحدة تمت صيانتها وإصلاحها	١ ٣٦٠		تشغيل وصيانة أسطول قوامه ١ ٣١٧ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة، بما فيها المركبات المصفحة، والمركبات الهندسية، والمقطورات، ومعدات مناولة العتاد، في ١٠ ورشات توجد في ٨ مواقع (مونروفيا وبوكانان وزويدرو وهاربر وتومباغ وفوينجاما وغبارنغا وغرينفيل)
حلقات عمل	١٠		
مواقع	٨		
شملت الزيادة في عدد المركبات مركبات من المقرر شطبها			

النواتج المقررة	(العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
الإمداد بـ ١٠,٩ ملايين لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم لأغراض النقل البري، لما متوسطه ١١٤٣ من المركبات المملوكة للأمم المتحدة و ١٧٧٩ من المركبات المملوكة للوحدات (باستثناء المركبات التي لا تتطلب الوقود، مثل المقطورات والملحقات)	٩,٧	ملايين لتر من النفط والزيوت ومواد التشحيم أُمدَّت بها ١٣٦٠ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ٦٣٤ مركبة مملوكة للوحدات يعود انخفاض كمية الوقود المستهلكة إلى ارتفاع معدل قيادة المركبات المملوكة للأمم المتحدة في المناطق الوعرة وإلى انخفاض عدد المركبات المملوكة للوحدات التي تم نشرها
تقديم خدمات نقل ذهابا وإيابا تكفي ألف راكب في اليوم، خمسة أيام في الأسبوع، وأثناء نهاية الأسبوع عند الاقتضاء، للموظفين المدنيين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة والمراقبين العسكريين وضباط الأركان، وذلك لنقلهم من أماكن إقامتهم إلى مرافق البعثة ومنشآتها	٥٧١	تم توفير خدمات نقل يومية ذهابا وإيابا ٥ أيام في الأسبوع وحسب الاقتضاء خلال عطل نهاية الأسبوع لما متوسطه ٥٧١ راكبا يعود انخفاض عدد الركاب إلى انخفاض الطلب على خدمات النقل ذهابا وإيابا
النقل الجوي		
تشغيل ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ١٩ طائرة ذات أجنحة دوارة بينها ١٤ طائرة عسكرية	٣	طائرات ثابتة الجناحين تم تشغيلها
الطيران لمدة ١٠٣٤٨ ساعة (٢٣١٢ ساعة طيران أجرتها ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٨٠٣٦ ساعة أجرتها ١٩ طائرة ذات أجنحة دوارة)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية للركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات العسكرية	١٩	طائرة ذات أجنحة دوارة، بما في ذلك ١٤ طائرة عسكرية
الطيران لمدة ١٠٣٤٨ ساعة (٢٣١٢ ساعة طيران أجرتها ٣ طائرات ثابتة الجناحين و ٨٠٣٦ ساعة أجرتها ١٩ طائرة ذات أجنحة دوارة)، بما في ذلك الرحلات الجوية المكوكية المحلية والإقليمية للركاب والبضائع، وتناوب القوات، والرحلات المخصصة، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، ورحلات البحث والإنقاذ، ودوريات الحدود، وغيرها من الرحلات العسكرية	٩٠٧٩	ساعة طيران (١٥٤٣ ساعة طيران أجرتها الطائرات ثابتة الجناحين و ٧٥٣٦ ساعة طيران أجرتها الطائرات ذات الأجنحة الدوارة) يعود انخفاض عدد ساعات الطيران إلى إعادة ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية إلى البلدان التي ساهمت بها في شباط/فبراير ٢٠١٠
تتصل ساعات الطيران بنقل الركاب والبضائع ضمن منطقة البعثة (٦١٩٢)، ودوريات الحدود ونقل الجنود للالتحاق بالدوريات الراجلة (٢١٢٩)، ورحلات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي وعمليات البحث والإنقاذ (٨٦)، وتقديم الدعم خارج البعثة (٣٥٢)، ومهام أخرى (تدريب الطواقم، وتمارين البحث والإنقاذ، والتمركز/الانتقال إلى أماكن أخرى) (٣٢٠)		

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
		بالإضافة إلى ذلك، أُجريت ٢١٩ ١ رحلة لتقديم الدعم إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد
إمداد العمليات الجوية بـ ١١,٧ مليون لتر من وقود الطائرات	١٠,٨	ملايين لتر من الوقود أُمدت بها الطائرات يعود انخفاض كمية الوقود المستهلك إلى انخفاض ساعات الطيران
النقل البحري		
تشغيل سفينة شحن ساحلية	١	سفينة شحن ساحلية تم تشغيلها
الإمداد بـ ٠,٨ مليون لتر من وقود الديزل لأغراض النقل البحري	٠,٥	مليون لتر من وقود الديزل تم الإمداد بها يعود انخفاض الكمية المستخدمة من وقود الديزل إلى فترات توقف الخدمات إضافة إلى شهري الصيانة بين تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩
الاتصالات		
تشغيل وصيانة شبكة ساتلية تتألف من محور اتصالات لمخطة أرضية لتوفير الاتصالات بالصوت والفاكس والصورة ونقل البيانات	١	محور اتصالات لمخطة أرضية تابعة لشبكة ساتلية تم تشغيله وصيانته
تشغيل وصيانة ١٩ نظاما للمحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا و ٣٣ مقسما هاتفيا	١٧	نظاما للمحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا تمت صيانتها يعود انخفاض عدد نظم المحطات الطرفية ذات الفتحات الصغيرة جدا إلى الاستعاضة عن نقل البيانات بالسواتل والوصلات الساتلية المرتفعة التكلفة بوصلات أرضية تعمل بالموجات الدقيقة، وفرت جملة أمور منها الاتصال عبر الحدود بمزودي خدمات الإنترنت في كوت ديفوار

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تشغيل وصيانة شبكة أرضية تعمل بالموجات الدقيقة تتألف من ٣٥ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٧٥ نظاما لاسلكيا رقميا ضيق النطاق من أجل توفير الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات إلى ٨٠ موقعا للبعثة	نعم	<p>٣٥ مقسما هاتفيا تمت صيانتها</p> <p>يعود ارتفاع عدد المقسمات الهاتفية إلى البدء تدريجيا باستخدام تكنولوجيا MX One الجديدة للمقسمات لتحل محل نظام MD110، وشمل ذلك إضافة مقسمات تعمل بتكنولوجيا MX One لتوفير اتصالات مباشرة بين نظام المقسمات الهاتفية في البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في مونروفيا في إطار تكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد الأمم المتحدة</p> <p>تم تشغيل وصيانة شبكة أرضية تعمل بالموجات الدقيقة تتألف من ٥٧ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة و ٦٢ نظاما لاسلكيا رقميا ضيق النطاق مما وفر الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات إلى ٧٣ موقعا للبعثة</p> <p>يعود ارتفاع عدد الوصلات العاملة بالموجات الدقيقة إلى إنجاز مشروع توسيع نطاق شبكة الموجات الدقيقة</p> <p>يعود انخفاض عدد النظم اللاسلكية العاملة بموجات ضيقة النطاق إلى التوحيد القياسي وخفض عدد الجنود في المواقع النائية</p> <p>كان لدى البعثة أصلا ٦ أنواع مختلفة من الوصلات تتطلب صيانة كل منها تدريجيا وقاعدة معرفة مختلفين. وخفض هذا المشروع عدد الوصلات إلى واحدة من خلال تركيب نظامي Aprisa XE و eclipses لجميع الوصلات اللاسلكية العاملة بموجات ضيقة النطاق. ويتمتع نظام Aprisa بقدرة أكبر على خدمة المواقع النائية في البعثة وفي الوقت نفسه تمت صيانتها بسهولة</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
تشغيل وصيانة ٦٣ من أجهزة إعادة إرسال الترددات العالية جدا/الترددات فوق العالية و ٨٩٣ ٤ جهازا لاسلكيا و ١٠١ هاتفًا ساتليا و ٩١٠ هواتف نقالة من أجل تقديم خدمات صوتية متنقلة	٥٥	جهاز إعادة إرسال الترددات العالية جدا/الترددات فوق العالية تم تشغيلها وصيانتها
	٤ ٨١٩	جهازا لاسلكيا (من الأجهزة ذات الترددات العالية جدا/ذات الترددات العالية/المتحركة/ذات المحطات القاعدية) تم تشغيلها وصيانتها
	١٠٠	هاتف ساتلي تم تشغيلها وصيانتها
	١ ٠٠٠	هاتف نقال تم تشغيلها وصيانتها
		يعود انخفاض عدد أجهزة إعادة إرسال الترددات العالية جدا/الترددات فوق العالية إلى التوحيد القياسي للاتصالات اللاسلكية بواسطة الترددات العالية جدا، وإنجاز مشروع تحديد وتحسين الترددات العالية جدا/الترددات العالية، وتخفيض عدد الجنود
تكنولوجيا المعلومات		
تشغيل وصيانة الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات التي تتألف من حوالي ٧٦ موجهها و ١٠٠ خادوم و ٢ ١٦٤ حاسوبًا منضديا و ٥٢٢ حاسوبًا محضونا و ٤٩٧ طابعة و ١١٥ جهاز إرسال رقمي في ٨٠ موقعا للبعثة	٣١	موجهها تم تشغيلها وصيانتها
	٤٥	جهاز إرسال رقمي
		يعود انخفاض عدد الموجهات وأجهزة الإرسال الرقمي إلى التوحيد القياسي واستبدال النماذج القديمة
	١٣١	خادوما تم تشغيلها وصيانتها
		يعود ارتفاع عدد الخواديم إلى التحول إلى استخدام نظام "لينوكس" للتشغيل، وفرضة الخواديم، واعتماد نظم جديدة قائمة على الخواديم شملت التراسل بواسطة نظام الرسائل القصيرة، ونظامي Radius و SharePoint، ورصد شبكة Provision، ونظام Solidus eCare، وتتبع المركبات باستخدام الترددات العالية، واستخدام تطبيقات Avtech Room Alert
	١ ٩٥١	حاسوبا منضديا تم تشغيلها وصيانتها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
	٩٦١	حاسوبا حجريا تم تشغيلها وصيانتها
	٣٠٥	يعود انخفاض عدد الحواسيب المنضدية وارتفاع عدد الحواسيب الحجرية إلى بدء البعثة باستخدام سياسية تقضي باستبدال الحواسيب المنضدية التي يستخدمها الأفراد العاملون بعيدا عن المكاتب بحواسيب حجرية
	٧٣	طابعات تم تشغيلها وصيانتها يعود انخفاض عدد الطابعات إلى تنفيذ سياسة جديدة تقضي بتخفيض عدد موجودات البعثة من الطابعات من خلال جمع الموظفين في مكتب واحد وجعل المكاتب المجاورة تتشارك في استخدام طابعات ذات استخدامات متعددة تتصل فيما بينها بواسطة الشبكة
	نعم	موقعا يعود انخفاض عدد المواقع إلى تخفيض عدد الوحدات العسكرية ونقل بعض المواقع وإقفالها
		تم تشغيل مكتب خدمات لدعم ٤ ٠٠٠ من مستعملي خدمات تكنولوجيا المعلومات في البعثة، من خلال إدماج مهام مركز المكالمات الهاتفية ولوحة التبادل الهاتفي، ورصد الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها، وحل المشاكل الأولية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن بعد وفي حدود متوسط الوقت الذي تستغرقه المكالمات، وجمع الإحصاءات المتعلقة بتوافر خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدائها والإبلاغ عن هذه الإحصاءات
		الخدمات الطبية
	٨	عيادات من المستوى الأول (١٥ ٦٥٤ استشارة)
	٣	مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة
		تشغيل وصيانة ٨ عيادات من المستوى الأول مملوكة للأمم المتحدة، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني مملوكة للوحدات، ومستشفى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
واحد من المستوى الثالث مملوك للوحدات، و ٢٥ محطة مجهزة لاستقبال حالات الطوارئ وتقديم الإسعافات الأولية مملوكة للوحدات، لفائدة كافة أفراد البعثة وموظفي الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والسكان المدنيين المحليين في حالات الطوارئ	١	للوحدات (١٤ ١٩٨ استشارة) مستشفى من المستوى الثالث مملوك للوحدات (٦٤١٣ استشارة/حالات دخول إلى المستشفى)
الإبقاء على ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق البعثة لفائدة كافة أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك الإجلاء إلى المستشفيات من المستوى الرابع في غانا وجنوب أفريقيا	٢٥	محطة مجهزة لاستقبال حالات الطوارئ وتقديم الإسعافات الأولية مملوكة للوحدات (٦٤٧ استشارة) ٧٨ استشارة)
تشغيل وصيانة مرافق تكفل بشكل طوعي وسري لجميع أفراد البعثة تلقي المشورة وإجراء فحوصات كشف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية	نعم	تم الإبقاء على الترتيبات كان هناك ٤٨ حالة إجلاء طبي خارج البعثة، و ٧٧ حالة إجلاء داخل البعثة و ٣٩ حالة إعادة أفراد إلى أوطانهم لأسباب طبية
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في ٣٤ من منشآت الأمم المتحدة	٧ ١٠٧	أفراد خضعوا طوعا لفحوصات كشف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	
تحديث الخطة الأمنية وما يرتبط بها من عمليات تقييم المخاطر الأمنية مرتين في السنة	نعم	
تنفيذ الخطة الأمنية للبعثة، بما في ذلك النظام المتكامل لإدارة شؤون الأمن	نعم	تم استكمال واختبار وتنفيذ الخطة الأمنية للبعثة (استخدام المراقبين) التي شملت النظام المتكامل لإدارة شؤون الأمن
تحديث المسح الخاص بالبلد المتعلق بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي/معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة مرتين في السنة	نعم	أجريت المسوحات مرتين خلال السنة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا)	ملاحظات
إجراء عمليات تفتيش وتقييم وتدريب تتصل بالتأهب للحرائق وكفالة السلامة في مرافق الأمم المتحدة مرتين في السنة	نعم	أجريت عمليات تفتيش تتصل بالسلامة من الحرائق وتدريبات التأهب للحرائق مرتين في السنة وأجريت عمليات تقييم/مسوحات تتعلق بالسلامة من الحرائق في منشآت جديدة
الشروع في التحقيقات الأمنية وإدارتها فيما يتصل بالحالات/الحوادث التي تطل أمن أفراد البعثة وممتلكاتها لدى الإبلاغ عنها	١ ٥٥٠	تحقيقا تم إجراؤه

ثالثا - أداء الموارد

ألف - الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة) سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

الفئة	الفرق		
	المخصصات	النفقات	المبلغ
	(١)	(٢)	(٣) - (١) = (٤) (٢) ÷ (٣) = (١)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
المراقبون العسكريون	٦ ٩٦٨,١	٧ ١٣٥,٢	(٢,٤)
الوحدات العسكرية	٢٣٠ ٩٠٨,٤	٢١٥ ٥٨٥,٢	١٥ ٣٢٣,٢
شرطة الأمم المتحدة	٢٤ ٦١٩,٠	٢٥ ٣٢٥,٨	(٧٠٦,٨)
وحدات الشرطة المشكّلة	٢٠ ٠٠٥,٠	١٩ ٤٤٧,٣	٥٥٧,٧
المجموع الفرعي	٢٨٢ ٥٠٠,٥	٢٦٧ ٤٩٣,٥	١٥ ٠٠٧,٠
الموظفون المدنيون			
الموظفون الدوليون	٨٩ ٣٢٥,٠	٨٣ ٣٣٥,٢	٥ ٩٨٩,٨
الموظفون الوطنيون	١٨ ٣٤٣,٧	١٨ ٠٩٤,٨	٢٤٨,٩
متطوعو الأمم المتحدة	١١ ٩٣٦,٨	١١ ٤٥٩,٢	٤٧٧,٦
المساعدة العامة المؤقتة	٤٧٤,٤	٤١٥,٥	٥٨,٩
المجموع الفرعي	١٢٠ ٠٧٩,٩	١١٣ ٣٠٤,٧	٦ ٧٧٥,٢
التكاليف التشغيلية			
الأفراد المقدمون من الحكومات	١ ٦٥١,٨	١ ٤٢٢,٦	٢٢٩,٢
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣)-(١)=(٢)	النسبة المئوية (١)÷(٣)=(٤)
الخبراء الاستشاريون	٩٩٧,٥	٦٧٣,٦	٣٢٣,٩	٣٢,٥
السفر الرسمي	٢ ٥٧٩,٩	٢ ٥٠٣,٧	٧٦,٢	٣,٠
المرافق والهيكّل الأساسي	٤٧ ٨٣٠,٤	٥١ ٢٢٨,٥	(٣ ٣٩٨,١)	(٧,١)
النقل البري	١٢ ٠٩٦,٠	١٤ ٨٧٧,١	(٢ ٧٨١,١)	(٢٣,٠)
النقل الجوي	٥٣ ٤٥٤,٧	٥٦ ٩٧٦,٦	(٣ ٥٢١,٩)	(٦,٦)
النقل البحري	٢ ٨٠٥,٦	٢ ٩٣٤,٩	(١٢٩,٣)	(٤,٦)
الاتصالات	١٤ ٦٨٧,١	١٠ ٥٦٥,٣	٤ ١٢١,٨	٢٨,١
تكنولوجيا المعلومات	٤ ١١٨,٣	٤ ١٧٨,٥	(٦٠,٢)	(١,٥)
الرعاية الطبية	١٠ ٦٧٠,٤	٩ ٠٠٨,١	١ ٦٦٢,٣	١٥,٦
المعدات الخاصة	٢ ٤٥١,٨	٢ ٣٣٥,٦	١١٦,٢	٤,٧
لوازم وخدمات ومعدات أخرى	٤ ٠٥٤,٨	٣ ٣٠٦,٨	٧٤٨,٠	١٨,٤
مشاريع الأثر السريع	١ ٠٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	-	-
المجموع الفرعي	١٥٨ ٣٩٨,٣	١٦١ ٠١١,٣	(٢ ٦١٣,٠)	(١,٦)
إجمالي الاحتياجات	٥٦٠ ٩٧٨,٧	٥٤١ ٨٠٩,٥	١٩ ١٦٩,٢	٣,٤
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١١ ١٢٩,٨	١١ ٤٩١,٧	(٣٦١,٩)	(٣,٣)
صافي الاحتياجات	٥٤٩ ٨٤٨,٩	٥٣٠ ٣١٧,٨	١٩ ٥٣١,١	٣,٦
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) ^(١)	٥٢,٨	٥٢,٨	-	-
مجموع الاحتياجات	٥٦١ ٠٣١,٥	٥٤١ ٨٦٢,٣	١٩ ١٦٩,٢	٣,٤

(أ) تشمل مبلغ ٥٢ ٨٠٠ دولار من حكومة ألمانيا للمباني.

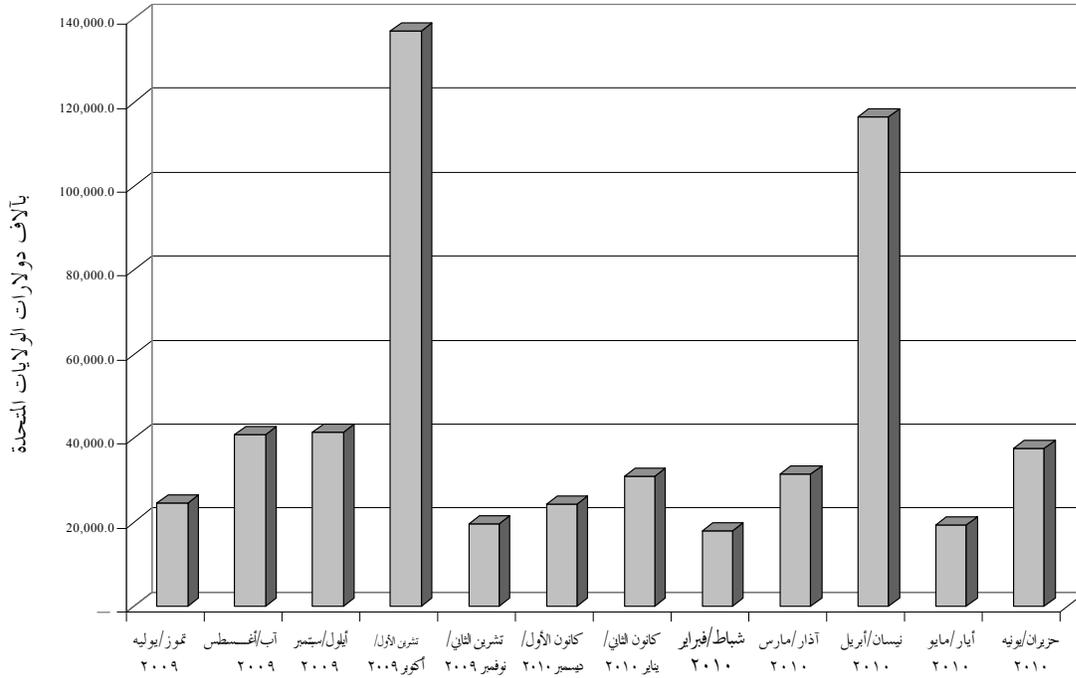
باء - معلومات موجزة عن نقل الاعتمادات عبر المجموعات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموعة	الاعتماد	
	التوزيع الأصلي	نقل
أولا - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٨٢ ٥٠١,٠	(٤ ٥٠٠,٠)
ثانيا - الموظفون المدنيون	١٢٠ ٠٨٠,٠	(٣ ٠٠٠,٠)
ثالثا - التكاليف التشغيلية	١٥٨ ٣٩٨,٠	٧ ٥٠٠,٠
المجموع	٥٦٠ ٩٧٩,٠	-
النسبة المئوية المئوية لإعادة التوزيع إلى مجموع المخصصات	١,٣	

٣٩ - نُقلت أموال خلال الفترة المشمولة بالتقرير أساسا لتغطية التكاليف الإضافية المتعلقة باستئجار وتشغيل أسطول الطائرات الهليكوبتر التابعة للبعثة، وهي تكاليف ناجمة عن ارتفاع التكاليف المضمونة للأسطول الجوي وتكاليف ساعات الطيران المتعلقة بالترتيبات التعاقدية الجديدة السارية اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وزيادة الاحتياجات عما كان متوقعا من الوقود لمولدات الطاقة والمركبات ووقود الطائرات، ولتغطية التكاليف الأمنية لأماكن إقامة المراقبين العسكريين وضباط الأركان بمقر القوة وشرطة الأمم المتحدة والأفراد المقدمين من الحكومات للفترة المعنية.

جيم - نمط الإنفاق الشهري



٤٠ - يُعزى ارتفاع النفقات خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ ونيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى تسجيل الالتزامات والمبالغ المصروفة لتسديد مستحقات الحكومات المساهمة بقوات وبوحدات الشرطة المشكّلة.

دال - إيرادات وتسويات أخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الذئفة	المبلغ
إيرادات الفوائد	٣ ٢٩٩,٨
الترععات النقدية	١ ٧٢٣,٤
تسويات الفترات السابقة	(١٠,٢)
إلغاء التزامات الفترات السابقة	٨ ٥٩٣,٤
المجموع	١٣ ٦٠٦,٤

هاء - الإنفاق على المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الذئفة	النفقات
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٣٩ ٥٤٥,٩
وحدات الشرطة المشكّلة	٣ ٧٥٨,٨
المجموع الفرعي	٤٣ ٣٠٤,٧
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والهيكل الأساسي	٢١ ٠٨٨,١
الاتصالات	٦ ١٦٧,٧
الرعاية الطبية	٧ ٩١٨,٧
المعدات الخاصة	٢ ٣٣٥,٦
المجموع الفرعي	٣٧ ٥١٠,١
المجموع	٨٠ ٨١٤,٨

العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية	تاريخ بدء النفاذ	تاريخ آخر استعراض
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
عامل الظروف البيئية القاسية	١,٨	١ تشرين الثاني / أيلول / سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨ / الأول / أكتوبر ٢٠٠٨	
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	١,٣	١ تشرين الثاني / أيلول / سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨ / الأول / أكتوبر ٢٠٠٨	
عامل الأعمال العدائية / التخلي القسري	٠,٦	١ تشرين الثاني / أيلول / سبتمبر - تشرين نوفمبر ٢٠٠٨ / الأول / أكتوبر ٢٠٠٨	
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
عامل النقل الإضافي	٠,٥ - ٠,٠		

واو - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفتة
٢٣٠٥,٥	اتفاق مركز القوات ^(أ)
-	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٢٣٠٥,٥	المجموع

(أ) يشمل القيمة التجارية للمرافق المقدمة من الحكومة، والإعفاء من رسوم وضرائب النقل الجوي وضرائب المسافرين.

رابعا - تحليل الفروق^(١)

الفرق	المراقبون العسكريون
(١٦٧,١ دولار) (٢,٤٪)	

٤١ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى زيادة الاحتياجات عما كان متوقعا فيما يتعلق ببدل الإقامة المخصص للبعثة، وهي زيادة ناجمة عن انخفاض معدل الشغور الفعلي الذي واجهته البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من تطبيق معدل شغور يبلغ ٥ في المائة عند حساب الاحتياجات المقدرة للمراقبين العسكريين، فقد بلغ متوسط معدل الشغور الفعلي ٣,٨ في المائة بالنسبة لهذه الفترة. ويقابل الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بتمركز القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن بسبب استخدام الرحلات الجوية المقررة للأمم المتحدة إلى أكرا، غانا، مجانا لإعادة المراقبين إلى أوطانهم حيثما توافرت رحلات ربط أقل ثمنا إلى الوجهات النهائية، وفيما يتعلق بحصص الإعاشة نتيجة لاستعمال المخزونات الموجودة.

الفرق	الوحدات العسكرية
١٥ ٣٢٣,٢ دولار ٦,٦٪	

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٤٢ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى خفض عدد أفراد الوحدات العسكرية بأسرع مما كان متوقعا في سياق استكمال المرحلة الثالثة من تخفيض العنصر العسكري في البعثة بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٠ وإعادة ١٠٠ فرد من أفراد الحراسة العسكرية في المحكمة الخاصة لسيراليون في شباط/فبراير ٢٠١٠ كما أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2009/679). وعلى الرغم من أن الموارد المدرجة في الميزانية للوحدات العسكرية كانت تستند إلى متوسط لقوام الأفراد يبلغ ٦٣٥ ٩ فردا، فقد بلغ متوسط النشر الفعلي ٢٢٨ ٩ فردا بالنسبة لهذه الفترة.

٤٣ - كما نجم انخفاض الاحتياجات عن انخفاض تكاليف التمرکز والتناوب والإعادة إلى الوطن نتيجة لانخفاض التكاليف الفعلية للسفر الجوي واستخدام العتاد الجوي للأمم المتحدة في تناوب الوحدات، والتناوب المشترك للقوات المتممة إلى نفس المنطقة.

٤٤ - ويقابل انخفاض الاحتياجات الإضافية جزئيا احتياجات إضافية متعلقة ببدل الإجازة الترويجية في سياق زيادة عدد أيام الإجازة الترويجية المدفوعة لأفراد الوحدات العسكرية من ٧ أيام إلى ١٥ يوما كل ستة أشهر من مدة النشر المستكملة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وزيادة عدد المطالبات الواردة عما كان متوقعا فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز.

الفرق

(٢,٩٪) (٧٠٦,٨ دولار)

شرطة الأمم المتحدة

٤٥ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى زيادة الاحتياجات عما كان متوقعا فيما يتعلق ببدل الإقامة وبدل الملابس المخصصين للبعثة، وهي زيادة ناجمة عن انخفاض أقل مما كان متوقعا في مستويات نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الاحتياجات المقدرة من الميزانية كانت تتوقع نشر عدد من أفراد الشرطة يبلغ متوسطه ٤٧٠ ضابطا، فقد بلغ متوسط النشر الفعلي ٤٧٢ فردا. ويقابل انخفاض الاحتياجات الإضافية الإجمالية جزئيا انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتعويضات الوفاة والعجز، إذ لم ترد أي مطالبات في هذه الفترة ولا أي حصص للإعاشة نتيجة لاستعمال المخزونات الموجودة.

الفرق

٥٥٧,٧ دولار ٢,٨٪

وحدات الشرطة المشكّلة

٤٦ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر للتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن لأفراد الشرطة المشكلة، وهو انخفاض ناجم عن استعمال العتاد الجوي للأمم المتحدة في تناوب وحدات الشرطة المشكلة، والتناوب المشترك للوحدات المنتمجة إلى نفس المنطقة، ومطالبات أقل عددا مما كان متوقعا فيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، وتعطل المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وتأخر نشرها واستخدام المخزونات الموجودة من حصص الإعاشة.

٤٧ - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية متعلقة بتسديد تكاليف وحدات الشرطة المشكلة للحكومات المقدمة لقوات، نتيجة للرسوم ذات الصلة بالفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ المسجلة مقابل الفترة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ وبدل الإجازة الترويجية في سياق زيادة عدد أيام الإجازة الترويجية المدفوعة لأفراد وحدات الشرطة المشكلة من ٧ أيام إلى ١٥ يوما كل ستة أشهر من مدة النشر المستكملة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٥/٦٣.

الفرق

٥ ٩٨٩,٨ دولار ٦,٧٪

الموظفون الدوليون

٤٨ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند إلى زيادة معدل الشغور عما كان مدرجا في الميزانية. ومع أنه كان يُتوقع معدل شغور يبلغ ١٥ في المائة فيما يتعلق بالتكاليف المقدرة للموظفين الدوليين، فقد بلغ متوسط معدل الشغور الفعلي ١٨,٦ في المائة بالنسبة لهذه الفترة. وتقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية لبدل الإقامة المخصص للبعثة فيما يتعلق باستمرار دفع الاستحقاقات لموظفي الخدمة الميدانية.

الفرق

٢ ٤٨,٩ دولار ١,٤٪

الموظفون الوطنيون

٤٩ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين، وهو انخفاض ناجم عن انخفاض مستوى رتبة الموظفين الوطنيين عما كان متوقعا. ومع أن الاعتمادات المتعلقة بتكاليف الموظفين الوطنيين كانت تستند إلى مستوى الرتبة خ-٤ من فئة الخدمات العامة، فقد كانت مستويات الرتب الفعلية بالنسبة ل-٥٨,٩ في المائة من الموظفين الوطنيين العاملين في البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الرتبة خ-٣، ويتجلى أثر ذلك بشكل أكثر حدة فيما يتعلق بمرتبات الموظفين الوطنيين. وتقابل انخفاض الاحتياجات جزئيا احتياجات إضافية متعلقة بالتكاليف العامة للموظفين

والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وهي احتياجات ناجمة عن قصور معدلات الشغور الفعلي عما كان مدرجا في الميزانية (أدرج في الميزانية ٢٠ في المائة و ٥ في المائة مقابل معدلي شغور فعلي يبلغان ١١,٣ في المائة للموظفين الوطنيين و ٤,٣ في المائة لموظفي الخدمة العامة الوطنية)، واحتياجات إضافية متعلقة ببذل مراكز العمل الخطرة، ناجمة عن عدم انتفاع الموظفين بالأيام الـ ٣٠ من الإجازة السنوية المستحقة، مما يعني وجوب دفع بدل مراكز العمل الخطرة لهم عندما يحضرون إلى العمل.

الفرق

متطوعو الأمم المتحدة ٤٧٧,٦ دولار ٤,٠٪

٥٠ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند إلى زيادة معدل الشغور الفعلي عما كان مدرجا في الميزانية (أدرج في الميزانية ٥ في المائة مقابل ٨ في المائة وهي النسبة الفعلية) بالاقتران مع انخفاض الاحتياجات المتعلقة بإجازة زيارة الوطن (أدرج في الميزانية ٢٠٠ متطوعا مقابل ٩٥ وهو العدد الفعلي للمتطوعين) والسفر للمركز والإعادة إلى الوطن (أدرج في الميزانية ٧٥ متطوعا مقابل ٤٨ متطوعا وهو العدد الفعلي للمتطوعين).

الفرق

المساعدة العامة المؤقتة ٥٨,٩ دولار ١٢,٤٪

٥١ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بمرتبات الموظفين الدوليين في إطار الاعتمادات المدرجة في الميزانية لاستيعاب التدابير الخاصة بإصلاح الموارد البشرية.

الفرق

الأفراد المقدمون من الحكومات ٢٢٩,٢ دولار ١٣,٩٪

٥٢ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى زيادة معدل الشغور الفعلي عما كان مدرجا في الميزانية (أدرج في الميزانية ٥ في المائة مقابل المعدل الفعلي الذي يبلغ ١٢,٥ في المائة) بالاقتران مع انخفاض تكاليف السفر الجوي نتيجة لانتماء معظم موظفي السجون إلى بلدان تتجه إليها الرحلات الجوية المنتظمة للأمم المتحدة أو البلدان المتاخمة، مما أدى إلى انخفاض تكاليف السفر الجوي.

الفرق

٣٢٣,٩ دولار ٣٢,٥%

الخبراء الاستشاريون

٥٣ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات الناجم عن قصور فترات الاستشارة عما كان مدرجا في الميزانية، والاستعانة بالمدرين الداخليين بدلا من الخبراء الاستشاريين الخارجيين وتم في بعض الحالات تغطية تكاليف الاستشارات المقررة عن طريق شركاء التنفيذ.

الفرق

٣٣٩٨,١ دولار (٧,١%)

المرافق والهيكلي الأساسي

٥٤ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى زيادة الاحتياجات عما كان متوقعا فيما يتعلق بالوقود والزيوت ومواد التشحيم، وهي زيادة ناجمة عن زيادة الاستهلاك الفعلي للوقود؛ والخدمات الأمنية نتيجة لزيادة مفاجئة غير مسبوقه في المطالبات المتعلقة بتسديد تكاليف التدابير الأمنية في أماكن الإقامة للمراقبين العسكريين وضباط هيئة الأركان وشرطة الأمم المتحدة وموظفي السجناء الذين كانوا يعيشون في أماكن منفصلة بدلا من أماكن مشتركة؛ وشراء معدات أماكن الإقامة نتيجة للحاجة إلى كمية أكبر مما كان مدرجا في الميزانية من مكيفات الهواء، بسبب الظروف المناخية الصعبة في ليبيريا، وذلك بسعر أعلى للوحدة؛ وخدمات الصيانة الناجمة عن الخطأ في تسجيل الرسوم المتعلقة بخدمات المطاعم للحراسة العسكرية في المحكمة الخاصة لسيراليون؛ وتكاليف الشحن لطلبات شراء مرافق جاهزة خلال الفترة المالية السابقة مسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٥٥ - ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بخدمات التعديل والتجديد بسبب شراء كمية أقل من الإسمنت نتيجة لاستعمال المخزونات الموجودة والاستعانة بفرادى المتعهدين في إصلاح الآبار والعيون ومصادر المياه وتحديد محطات المطارات؛ وخدمات البناء الناجمة عن انخفاض التكاليف الفعلية لبناء أماكن وقوف خرسانية للمركبات، وإصلاح الطرق وتجديد مرافق المخيمات؛ ومعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات نتيجة لاستكمال المرحلة الثالثة من تخفيض العنصر العسكري؛ واستئجار الأماكن جراء تأجيل تاريخ نفاذ رفع أسعار الإيجار في إطار العقد الجديد لمقر البعثة من الفترة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٠؛ وانخفاض تكاليف مولدات الطاقة.

الفرق

(٢٣٪) (٢٧٨١,١ دولار)

النقل البري

٥٦ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى زيادة الاحتياجات عما كان متوقعا من الوقود والزيوت ومواد التشحيم وارتفاع تكاليف شراء المركبات الناجم عن ارتفاع سعر الوحدة بالنسبة لعدة فئات من المركبات. ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بإصلاح المركبات وصيانتها بسبب انخفاض التكاليف الفعلية للصيانة وتأمين المسؤولية نتيجة لأسعار التأمين الأفضل وانخفاض عدد المركبات المؤمنة بسبب توزيع الوحدات العسكرية.

الفرق

(٦,٦٪) (٣٥٢١,٩ دولار)

النقل الجوي

٥٧ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى زيادة تكاليف استئجار وتشغيل أسطول طائرات هليكوبتر التابع للبعثة، وهي زيادة ناجمة عن زيادة تكاليف الأسطول وتكاليف ساعات الطيران المضمونة فيما يتعلق بالعقود الجديدة السارية اعتبارا من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وزيادة تكاليف ترتيبات طلبات التوريد المبرمة مع حكومة مقدمة لقوات فيما يتعلق بطائرات هليكوبتر عسكرية، وازدياد الاحتياجات من وقود الطائرات عما كان متوقعا.

٥٨ - ويقابل الاحتياجات الإضافية جزئيا انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالطائرات ثابتة الجناحين بسبب استرداد التكاليف من الاستخدام المشترك لطائرة B757-200 تابعة للبعثة مع بعثات أخرى في إطار تناوب القوات؛ وخدمات النقل الجوي الناجمة عن تأخر تنفيذ النظام العالمي للتبعية بواسطة السواتل، مما أدى إلى انخفاض عدد رحلات تناوب القوات بواسطة الطائرة B757-200 مقترنا بانخفاض عدد عمليات تناوب القوات عموما، وتأمين المسؤولية قبل الغير فيما يتصل بالطائرات الهليكوبتر وذلك نتيجة لإعادة ثلاث طائرات من طراز MI-24 إلى أوطانها خلال الربع الثالث من الفترة المالية.

الفرق

(٤,٦٪) (١٢٩,٣ دولار)

النقل البري

٥٩ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند إلى زيادة الاحتياجات عما كان متوقعا فيما يتعلق بالوقود والنفط و مواد التشحيم.

الفرق

١٢١,٨ ٤ دولار ٢٨,١%

الاتصالات

٦٠ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات من معدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات نتيجة لخفض العنصر العسكري بأسرع مما كان متوقعا، ولأن العديد من الوحدات لم تكن مكتفية ذاتيا فيما يتعلق بمعدلات الاتصالات ذات التردد العالي وخدمات دعم الاتصالات، وذلك نتيجة لتأخر منح العقد المتعلق بخدمات الدعم المركزية للشبكات الواسعة، وانخفاض الاحتياجات الفعلية من قطع الغيار وانخفاض الاحتياجات من الاتصالات التجارية بسبب انخفاض حصة البعثة عما كان متوقعا من تكاليف استئجار الجهاز الساتلي المرسل المجيب المدار مركزيا.

٦١ - ويقابل انخفاض الاحتياجات الإجمالية جزئيا احتياجات إضافية متعلقة بشراء معدات الإعلام التي كانت تشمل المعدات اللاسلكية لنقل موقع جهاز الإرسال لإذاعة البعثة.

الفرق

١٦٢,٣ ١ دولار ١٥,٦%

الرعاية الطبية

٦٢ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساسا إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمعدات الدعم الذاتي المملوكة للوحدات في سياق الإسراع بتخفيض العنصر العسكري. وتقابل انخفاض الاحتياجات احتياجات إضافية تتعلق باستبدال معدات المختبرات التي أصبحت عتيقة، وزيادة الاحتياجات من الخدمات الطبية عما كان متوقعا.

الفرق

١١٦,٢ ١١٦,٢ دولار ٤,٧%

المعدات الخاصة

٦٣ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بمعدات الاكتفاء الذاتي المملوكة للوحدات في خفض العنصر العسكري في البعثة بأسرع مما كان متوقعا.

الفرق

٧٤٨,٠ دولار ١٨,٤٪

لوازم وخدمات ومعدات أخرى

٦٤ - يُعزى الفرق في إطار هذا البند أساساً إلى انخفاض الاحتياجات من الخدمات الأخرى نتيجة للخطأ في تسجيل الرسوم المتعلقة بخدمات المطاعم التي يجري توفيرها لقوة الحراسة في المحكمة الخاصة لسيراليون تحت بند المرافق والهياكل الأساسية؛ والرسوم المصرفية الناجمة عن انخفاض كمية النقد إضافة إلى خدمات مصرفية مجانية لمدة شهر؛ والنزي الرسمي والأعلام والشارات، حيث إن إحدى الوحدات قد بقيت في البعثة لفترة تناوب أطول بستة أشهر مما كان متوقعا.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٦٥ - تتمثل الإجراءات التي يُطلب إلى الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا فيما يلي:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٢٠٠ ١٦٩ ١٩ دولار والمتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

(ب) اتخاذ قرار بشأن معاملة الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ البالغة ٤٠٠ ٦٠٦ ١٣ دولار، والمتأتية من إيرادات الفوائد (٣ ٢٩٩ ٨٠٠ دولار)، وإيرادات أخرى/متنوعة (١ ٧٢٣ ٤٠٠ دولار)، ومن إلغاء التزامات من الفترة السابقة (٨ ٥٩٣ ٤٠٠ دولار)، ويقابل ذلك تسويات متعلقة بالفترة السابقة (١٠ ٢٠٠ دولار).